الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

تخصـــص:لسانيات عربية

رمز المذكرة:.....

الموضـــــــــوع:

# المسآئل النحوية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي

# ــسورة البقرة أنموذجا ــ

إعداد الطالب :

عبد الرحمان بن عبد الكريم

إشـــراف:

د. أحمد إبراهيم الزبير

| أعضاء لجنة المناقشة | | |
|---|---|---|
| أ.د.محمـــد موســـوني | جامعة تلمسان | رئيسا |
| أد.أحمد إبراهيم الزبير | جامعة تلمسان | مشرفا مقررا |
| أد.ســـميرة جدايـــن | جامعة تلمسان | ممتحنا |

العام الجامعي :1443-1444هـ /-2021-2022م

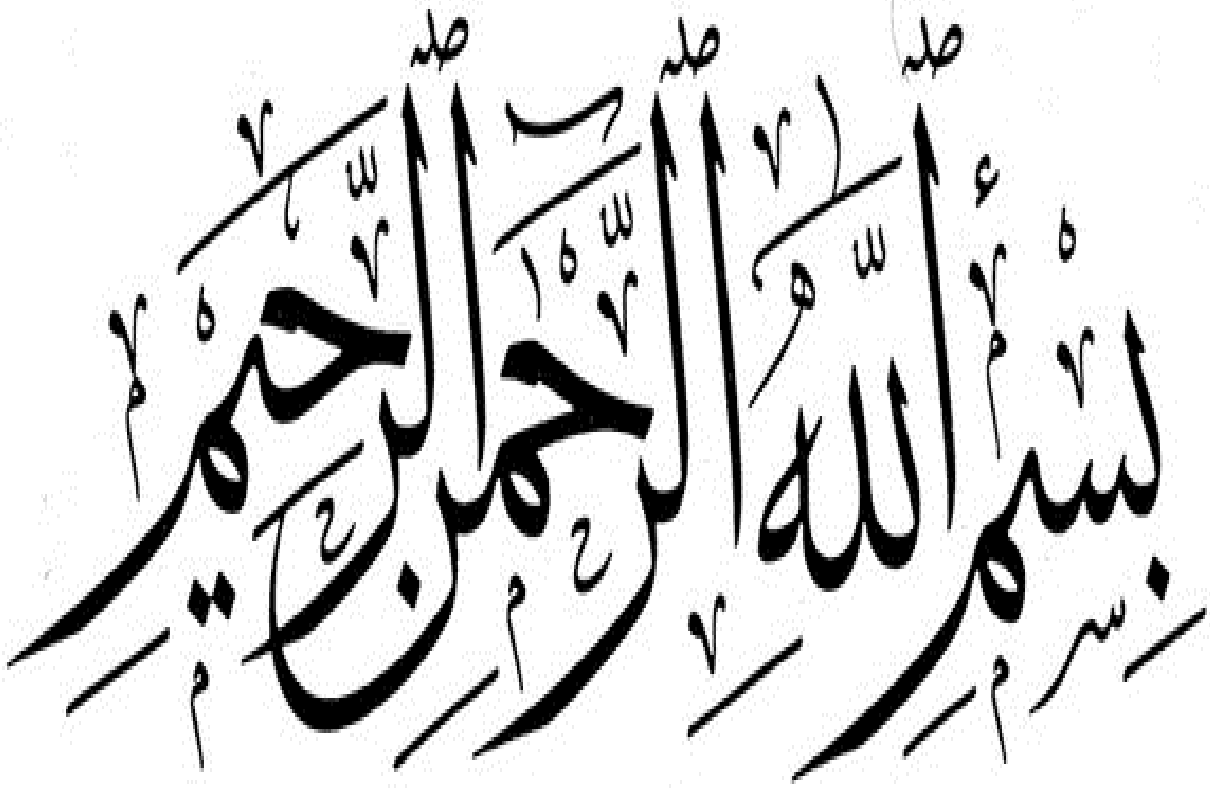
بسم الله الرحمن الرحيم

# إهـــــــداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله تعالى برحمته الواسعة.

إلى سبب الحياة وجنتها أمي الغالية حفظها الله تعالى.

إلى جميع أبنائي وإخواني وأخواتي.

إلى كل من سلك طريق العلم يلتمس به مرضاة الله سبحانه وتعالى.

أهدي هذا العمل

# شكر وتقدير

**عملا بقول ربنا عز وجل :**

**﴿ ...وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾** [البقرة: 237]

الحمد لله الذي خلق الإنسان ، وعلمه ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيما، والصلاة والسلام الأتمان على سيدنا محمد الذي بعثه الله للعالمين سراجا منيرا، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

بداية شكرا لله عز وجل الذي من علي ووفقني لإتمام هذه المذكرة ،فله الحمد والشكر أولا وآخرا.

وأتوجه بالشكر بعد ذلك إلى الأستاذ الفاضل الدكتور أحمد إبراهيم الزبير على إشرافه لبحثي ،وما قدمه لي من التوجيهات والإرشادات والنصائح ، كما أتوجه بالشكر كذلك إلى كل الأساتذة الذين أناروا مشواري في الدراسة ،و لم يبخلوا علي بتقديم التوجيهات والنصائح التي شجعتني لإتمام هذا البحث.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مد لنا يد المساعدة في إخراج هذا العمل،

**كل هؤلاء جزاهم الله خير الجزاء**

# مقدمـــــــة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام الأتمان على سيدنا محمد الذي بعث للخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن كتاب الله عز وجل هو السعادة السرمدية والحياة الأبدية، وهو الحبل المتين، والصراط المبين، معانيه كأمواج البحار، لا يسأمها التالون آناء الليل وأطراف النهار، هذا وإن من أهم وأفضل ما يبحث فيه طالب اللسان العربي وقواعده ،هو النظر في كتاب الله وفهم تراكيبه التي عجز عن الإتيان بمثلها أرباب الفصاحة والبيان، ولا يتم ذلك إلا بالعودة إلى تفاسير العلماء التي شرحت معانيه ودلالاته، وبينت غوامضه ومفرداته، فقد خلف لنا أسلافنا في هذا المجال تراثا عظيما وكترا ضخما جديرا بالدراسة والقراءة والتمحيص، فمن يقرأ هذه الكتب يجدها قد احتوت علوما كثيرة، ومنها علوم اللغة والنحو والصرف.

وإن من بين هذه الكتب تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، الذي يعد صاحبه بحق من الأعلام الذين جعلوا اللغة مرقاتا لفهم كتاب الله عز وجل ، فقد أودع في تفسيره مباحث مفيدة، وأقوالا محررة وجيزة، شدت انتباه الطلبة والعلماء، وذاع صيتها في المشرق والمغرب، حتى صارت مرجعا للعلماء والنحاة.

وانطلاقا من هذا وقع اختياري عليه ،وارتأيت أن يكون موضوع بحثي موسوما بـــ:(المسائل النحوية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي سورة البقرة أنموذجا) وقد دفعتني لذلك أسباب عدة، منها ما هو ذاتي تمثل في:

- اقتراح الأستاذ المشرف لتناول هذا الموضوع لأنه لم يتطرق له الدارسون حسب علمه.
- ميولي لقراءة كتب التراث النحوية والاهتمام بعلم النحو الذي له علاقة بعلم التفسير،

أما الدوافع الموضوعية فمن أهمها:

-انعدام الدراسة لمسائل النحو في سورة البقرة من تفسير البحر المحيط حسب علمي.

-زيادة إبراز قيمة البحر المحيط في الساحة التعليمية .

- إثراء المكتبة الجامعية بآراء نحوية ومسائل خلافية ستفتح الآفاق للدارسين.

ومن هنا جاءت الإشكالية القائلة: كيف عالج المسائل النحوية أبو حيان في تفسيره لسورة البقرة؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية اتبعت الخطة التالية:

تمهيد وسمته بـــ:( علاقة النحو بعلم التفسير) ،فتحدثت فيه عن مفهوم التفسير لغة واصطلاحا، والنحو لغة واصطلاحا، كما بينت أقوال العلماء في علاقة النحو بعلم التفسير.

وثنيت التمهيد **بالفصل الأول** عنونته بـــ:( أبي حيان ومنهجه في التفسير)، حيث قسمته إلى مبحثين ،تحدثت في المبحث الأول عن ترجمة أبي حيان، وخصصت المبحث الثاني في التعريف بتفسيره وبيان قيمته العلمية.

أما **الفصل الثاني** فقد وسمته بـــ: (المسائل النحوية في سورة البقرة)، وقسمته إلى ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الأول المسائل النحوية المتعلقة بالأسماء، بينما المبحث الثاني تحدثت فيه عن المسائل النحوية المتعلقة بالأفعال، لكن خصصت المبحث الثالث بالمسائل المتعلقة بالحروف، وختمت بحثي بخاتمة أجملت فيها النتائج التي توصلت إليها.

وقد اتبعت في هذا البحث ثلاثة مناهج ، وهي المنهج التاريخي ؛وذلك من خلال تتبع سيرة أبي حيان ومراحلها التاريخية، أما المنهج الثاني فهو المنهج الاستقرائي؛ إذ قمت بقراءة تفسير سورة البقرة من البحر المحيط واستخرجت أهم ما فيها من المسائل النحوية، أما المنهج الثالث فهو المنهج المقارن؛ حيث قمت بمقارنة أقوال العلماء وتبيين رأي أبي حيان في هذه المسائِل.

وانتقيت من بين المسائل النحوية المستخرجة من تفسيره في سورة البقرة والتي بلغ عددها مائة وسبعة عشر مسألة، إحدى عشرة مسألة في الأسماء والأفعال والحروف، وذلك حتى أبين طريقة أبي حيان في عرضه للمسائل النحوية.

كما اعتمدت في معالجة هذه المسائل على العديد من المصادر والمراجع ،ولعل أهمها: تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، والكتاب لسيبويه، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب لابن هشام وغيرها.

وقد اعترضتني في طريق بحثي هذا العديد من العراقيل والصعوبات، أبرزها ارتباطي بمهنة الإمامة والتزامي بالمسجد، وبعد المسافة بين مكان إقامتي و الجامعة .

وفي ختام هذه المقدمة لا يسعني إلا أن أجدد شكري لأستاذي المشرف الدكتور أحمد إبراهيم الزبير على ما قدمه لي من نصح وإرشاد وتوجيه، راجيا من الله عز وجل أن يمد في علمه وعمره.

كما أشكر لجنة المناقشة المتكونة من الأستاذ الدكتور: محمد موسوني رئيسا، والأستاذة الدكتورة: جداين سميرة عضوا مناقشا، والأستاذ الدكتور: أحمد إبراهيم مشرفا ومقررا، وسأعمل بتوجيهات اللجنة الموقرة لتصويب هذا العمل وتقويمه .

**والله أسأله التوفيق في القول والعمل.**

**عبد الرحمان بن عبد الكريم**

**02 ذو القعدة 1443 هـــ الموافق لـــ:02جوان 2022**

# تمهيد:

# علاقة النحو بعلم التفسير

أخذ النحو العربي مكانته بين العلوم، وصار معولا عليه إذ اعتبر علم آلة لا يوصل للمعنى إلا بالدراية به، وتجلت مكانته لما تعلق بالقرآن الكريم وعلومه، وخاصة علم التفسير، ولتبيين العلاقة بين علمي النحو والتفسير نذكر ما يلي:

**أولا: تعريف التفسير:**

**أ – لغة:**

جاء في لسان العرب:" الفَسْرُ البيانُ، فَسَّر الشَيْءَ يفْسِرُ بالكْسْرِ ويَفْسُرُهُ بالضم فَسْراً وفَسَّرَهُ أبانَهُ والتَفْسيرُ مثله،إبنُ الأعْرابِي التَفْسِيرُ والتأويل والمعنى واحد وقوله عز وجل :﴿...وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾[1] الفَسْر كشف المغطى والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل"[2]، وقال ابن فارس : " الفَاءُ والسِّينُ والرَّاءُ كلِمَةٌ تدلُ على بيانِ الشيءِ وإيضاحِهِ "[3] فمن هذا يتضح أن التفسير هو: "البيان والكشف" وهذا المعنى اللغوي هو الذي ذكره أبو حيان أثناء تعريفه للتفسير لغة"[4]

**ب– اصْطِلاحا:**

عرف العلماءُ التفسير بتعاريف كثيرة منها ما ذكره أبو حيان في البحر المحيط في قوله :" التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ، وَمَدْلُولَاتِهَا، وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرْكِيبِيَّةِ، وَمَعَانِيهَا الَّتِي تُحْمَلُ عَلَيْهَا حَالَةَ التَّرْكِيبِ، وَتَتِمَّاتٍ لِذَلِكَ"[5]، ثم بين تعريفه بقوله: "فقولنا: "علم"، هو جنس يشمل سائر العلوم، وقولنا: "يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ

[1] سورة الفرقان، الآية 33.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، دط، دت، ، باب الفاء مادة (ف س ر ج 38)، ص1412

[3] ابن فارس أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تح عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، دط،1979 ، باب الفاء والسين وما يثلثهما مادة (ف س ر )، ج4، ص504.

[4] ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ، تح محمد صدقي جميل، ،دار الفكر، بيروت ، لبنان،2005 ،ط، ج1، ص26.

[5] المصدر نفسه، ص.26

القرآن"، هذا هو علم القراءات، وقولنا: "ومدلولاتها" أي مدلولات تلك الألفاظ وهذا هو علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم، وقولنا: "وأحكامها الإفرادية والتركيبية" ،هذا يشمل علم التصريف وعلم الإعراب وعلم البيان وعلم البديع ،و"معانيها التي يتحمل بها حالة التركيب" شمل بقوله :"التي تحمل عليها" مالا دلالة عليه بالحقيقة، وما دلالته عليه بالمجاز، فإن التركيب قد يقضي بظاهره شيئا ويصدعن الحمل على الظاهر صاد فيحتاج لأجل ذلك أن يحمل على الظاهر وهو المجاز، وقولنا "وتتمات لذلك"، هو معرفة النسخ وسبب النزول وقصة توضح بعض ما انبهم في القرآن ونحو ذلك"[1].

**ثانيا: تعريف النحو**

أ) **النحو لغة :**

النحو في اللغة هو القصد قال ابن فارس :" نَحَوْتُ نَحْوَكَ ، أَيْ قَصَدْتُ قَصْدَكَ، النُّونُ والحَاءُ وَالوَّاوُ ، كَلِمَةٌ تَدُلُ عَلَى قَصْدٍ ، وَنَحَوْتُ نَحْوَهُ ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ نَحْوُ الكَّلامِ، لِأَنَهُ يَقْصِدُ أُصُولَ الكَّلامِ فَيَتَكَلَّمُ عَلَى حَسَبِمَا كَانَتِ العَرَبُ تتَكَلَّمُ بِهِ".[2]وله معان أخرى.

**ب) النحو اصطلاحا:**

ذكر علماء اللغة عدة تعريفات اصطلاحية للنحو، منها: قول ابن جني :"هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره"[3]. أما ابن السراج : يقول : " النَّحْوُ إِنما أُرِيدَ بِهِ أنْ يَنْحُوَ المتَكَلمُ إِذَا تَعَلمَهُ كَلامَ العَرَبِ وهُوَ عِلْمٌ اسْتَخْرَجَهُ المتَقَدمُونَ فِيهِ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلامِ العَرَبِ"[4].

[1] أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ،المصدر السابق، ص26.

[2] ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ، باب النون والحاء وما يثلثهما مادة ( ن ح و ) ، ج5 ص403.

[3] ابن جني ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، ج2 ، ص34.

[4] ابن السراج أبوبكر، الأصول في النحو ، تح : محمد عثمان ، مكتبة التفافة الدينية ، القاهرة ، ط1 ، 2009، مجلد 1، ص39.

وذهب الأشموني إلى أن النحو في الاصْطِلاَحِ: "..هُوَ العِلمُ المُسْتَخْرَجُ بالمقَاييسِ المسْتَنْبَطَةِ مِن إسْتِقْرَاءِ كَلَامِ العَرَبِ الموَصِلةِ إلي مَعْرِفَةِ أَحْكامِ أجْزائِهِ التي ائْتَلَفَ مِنْها "[1].

وذكر الجرجاني أن النحو: "هو علم بقوانين يُعرَفُ بها أَحوالُ التراكيبِ العربيةِ من الإعرابِ والبناءِ وغيرهما ، وقيل: النحو علمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ الكَلِمِ مِنْ حَيثُ الإِعلالِ، وقيل: علمٌ بأصول يُعرفُ بها صحةُ الكلامِ وفَسَادُه"[2] .

أما عبد الرحمن ابن خلدون فعرف النحو على أنه ملكة فيقول:" .. فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة، مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع كلامهم، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيدوها بالكتاب ،وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو."[3]

ومما سبق من التعريفات نخلص إلى أن النحو عند العرب عبارة عن قوانين يعرف بها صحيح الكلام من فاسده.

**ثالثا: علاقة النحو بعلم التفسير**

لقد أخذ النحو العربي مكانة مرموقة في علوم اللغة والشرع، وكانت علاقته وثيقة بعلوم القرآن الكريم، ومن المعلوم أنّ الدراسة النحوية إنّما نشأت خدمة للقرآن الكريم، وتفسير كلماته وتبيين معانيه ومقاصده، وفي هذا الشأن يقول محمد أحمد الصغير:" إنّ بين التفسير وعلوم العربية علاقة وثيقة يعرفها كل من ألم بتاريخ القرآن وعرض لنشأة تلك العلوم، ومن الذائع أن الدراسات اللغوية والنحوية إنما نشأت خدمة للقرآن الكريم وصونا له، وتيسيرا للغته وتوضيحا لمعانيه ونشرها

[1] الصبان محمد بن علي، حاشية الصبان علي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تح: طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة التوفيقية ، ج1 ، ص48 .
[2] الجرجاني على بن محمد السيد ، معجم التعريفات . تح: محمد الصديق المنشاوي ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004 ، ص202 .
[3] ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون، دار الهدى ، الجزائر ،2009،ص265

في صفوف المسلمين، على اختلاف قدراتهم وتنوع مشاربهم ولهجاتهم، على أن هذه العلاقة مرت بأطوار مختلفة، حددت سماتها وعمقها وأهميتها في تاريخ التفسير"[1]

وتتجلى تلك العلاقة التبادلية بين علمي النحو والتفسير في أهمية القواعد النحوية في بيان الدلالات التفسيرية ، واحتجاج النحاة بأقوال المفسرين لإثبات القاعدة النحوية، فلا غنى لمفسر عن النحو، ولا لنحوي عن شواهد التفسير، إذ أن العلاقة بين تأويل الآيات وبيان معانيها وتوجيهها نحويا لا يمكن الفصل بينهما، فتوجيه الآيات يعد جزءاً من تفسيرها[2] ، فلابد للمعرب أن يستعين بالمفسر للوصول إلى إعراب صحيح، كما لابد للمفسّر أن يستعين بإعراب النحوي ليصل إلى معنى صحيح[3]، وقلما نجد مفسرا أيا كان مذهبه لا يستعين بعلوم اللغة في بيان معاني التنزيل، كما قل أن نجد تفسيرا تخلوا مقدمته من بيان أهمية هذه العلوم وإتقان المفسر لها[4].

وهذا ما أشار إليه أبو حيان في تفسيره البحر المحيط في قوله: "فلنذكر ما يحتاج إليه علم التفسير من علوم على الاختصار، وننبه على أحسن الموضوعات التي في تلك العلوم المحتاج إليها فيه، فنقول: النظر في تفسير كتاب الله تعالى يكون من وجوه:

**الوجه الأول:** علم العربية اسما وفعلا وحرفا: الحروف لقلتها تكلم على معانيها النحاة....

---

[1] محمود أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1422ه-2001م، ص22.

[2] ينظر: أبو القاسم بالشيخ، اختيارات الطاهر بن عاشور النحوية في تفسيره التحرير والتنوير، رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف : الميلود الربيعي، قسم اللغة والأدب العربي، معهد الآداب واللغات، المركز الجامعي النعامة، الجزائر، 2020-2021، ص08-09.

[3] ينظر: شريف عبد الكريم النجار، أثر التفسير بالمأثور في التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم، مجلة إسلامية المعرفة، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة14، العدد 54، بيروت-لبنان، 1429ه-2008م، ص142.

[4] ينظر: محمود أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص28.

**الوجه الثاني:** معرفة الأحكام التي لكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها، ويؤخذ ذلك من علم النحو"[1].

فمن قول أبي حيان يفهم أن القدماء جعلوا معرفة علم النحو واجبة على المفسر، وفضلوه على جميع العلوم الأخرى التي يحتاج إليها علم التفسير، وجعلوا من المؤلفات النحوية مرجعهم لفهم القرآن، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر قيمة كتاب سيبويه لدى المفسرين ، إذ يقول أبو حيان في مقدمة تفسيره:" فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب، إذ هو المطلع على الإعراب والمبدي من معالمه ما درس، والمنطق من لسانه ما خرس، والمحيي من رفاته ما رمس، والراد من نظائره ما طمس، فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير ، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعول عليه، والمسند في حل المشكلات"[2].

ويقول أيضا بعد أن ذكر شروط النظر في كتاب الله للمفسر:".. ومع ذلك فاعلم أنه لا يرتقي من علم التفسير ذروته ، ولا يمتطي منه صهوته، إلا من كان متبحرا في علم اللسان، مترقيا منه غلي رتبة الإحسان، قد جبل طبعه على إنشاء النثر والنظم دون اكتساب، وإبداء ما اخترعته فكرته السليمة في أبدع صورة وأجمل جلباب، واستفرغ في ذلك زمانه النفيس، وهجر الأهل والولد والأنيس، ذلك الذي له في رياضه أصفي مرتع ،وفي حياضه أصفي مكرع، يتنسم عرف أزاهر طال ما حجبتها الكمام، ويترشف كؤوس رحيق له ختام، ويستوضح أنوار بدور سترتها كثائف الغمام، ويستفتح أبواب مواهب الملك العلام، يدرك إعجاز القرآن بالوجدان لا بالتقليد، وينفتح له ما استغلق إذ بيده الإقليد.

[1] ينظر بتصرف : البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج1،ص14.

[2] المصدر نفسه، ج1، ص11.

وأما من اقتصر على غير هذا من العلوم، أو قصر في إنشاء المنثور والمنظوم، فإنه بمعزل عن فهم غوامض الكتاب ،وعن إدراك لطائف ما تضمنه من العجب العجاب ، وحظه من علم التفسير إنما هو نقل أسطار، وتكرار محفوظ على مر الأعصار"[1].

كما تتجلى العلاقة بين النحو والتفسير من بداية نشأة النحو وترعرعه في أحضان القرآن الكريم، وذلك بعد أن فسدت ألسنة العرب واختلطت بغيرهم من الأعاجم، وامتد لحنهم إلى القرآن الكريم، فقد كانوا قبل ذلك لا حتاجون إلى قواعد نحوية، بل كانوا ينطقون اللغة العربية سليقة، ويفهمون لغة القرآن بديهة ، وفي هذا الصدد يقول أبو حيان :" وكانت تآليف المتقدمين أكثرها إنما هي شرح لغة ونقل سبب، ونسخ وقصص، لأنهم كانوا قريبي عهد بالعرب وبلسان العرب، فلما فسد اللسان وكثرت العجم، ودخل في دين الإسلام أنواع الأمم المختلفو الألسنة، والناقصوالإدراك، احتاج المتأخرون إلى إظهار ما انطوى عليه كتاب الله تعالى من غرآئب التركيب، وانتزاع المعاني وإبراز النكت البيانية، حتى يدرك ذلك من لم تكن في طبعه، ويكتسبها من لم تكن في نشأته عليها، ولا عنصره يحركه إليها، بخلاف الصحابة والتابعين من العرب، فإن ذلك كان مركوزا في طباعهم، يدركون تلك المعاني كلها من غير موقف ولا معلم، لأن ذلك هو لسانهم وخطتهم وبيانهم ..."[2]، فقد بين أبو حيان هنا مدى أهمية علم النحو في فهم كتاب الله تعالى والعلاقة التي لا يمكن فصلها عنه.

كما قسم شوقي ضيف بواعث وضع علم النحو إلى قسمين: بواعث دينية، وغير دينية، وربط البواعث الدينية لنشأة علم النحو بكتاب الله تعالي فقال: "... يمكن أن نرد أسباب وضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة منها: الديني، وغير الديني، أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة ،

[1] أبو حيان ، البحر المحيط،ج1، ص17

[2] المصدر نفسه، ص 26

وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع علي الألسنة، وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول صلي الله عليه وسلم .."[1] ، وقال في موضع آخر :"... ويكفي أن نضرب مثلا لذلك ما يروي عن الحجاج من أنه سأل يحي بن معمر هل يلحن في بعض نطقه ؟، وسؤاله ذاته يدل على ما استقر في نفسه من أن اللحن أصبح بلاءً عاما ، وصارحه يحي أنه يلحن في حروف من القرآن الكريم إذ كان يقرأ قوله عزوجل: ﴿قُلِ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ... ﴾[2] إلى قوله : (أَحَبَّ) بضم (أحب)، والوجه أن تقرأ بالنصب خبرا لكان لا بالرفع ، وإذا كان الحجاج وهو في الذروة من الخطابة والبيان والفصاحة والبلاغة يلحن في حرف القرآن ، فمن وراءه من العرب نازلة المدن الذين لا يرقون الى مترلته البيانية كان لحنهم أكثر .."[3] .

وهذا ما كان اعتقاد عامة النّاس آنذاك ، إذ كانوا يرون أن المفسر إن لم يكن ضليعا في علوم اللغة و بعلم النحو أعلم، فإنه بعيد كل البعد على أن يستطيع الوصول إلى فهم معاني القرآن الكريم.

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، 1968، ط7،ص 11

[2] سورة التوبة ، الآية 24.

[3] شوقي ضيف، المدارس النحوية ، المصدر السابق ، ص 12.

# الفصل الأول:

# أبو حيان وتفسيره

المبحث الأول: ترجمة أبي حيان الأندلسي

المبحث الثاني: البحر المحيط وقيمته العلمية

## المبحث الأول: ترجمة أبي حيان الأندلسي

### أولا: اسمه ونسبه

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، ولقبه أثير الدين ،ويكنى بأبي حيان النفزي نسبة إلى نفزة بالأندلس، ونفزة هي بلد وقيل اسم قبيلة ، قال ياقوت الحموي:" **نَفْزَةُ** بالفتح ثم السكون وزاي مدينة بالمغرب بالأندلس، وقال السلفي **نِفْزَة** بكسر النون قبيلة كبيرة منها بنو عميرة وبنو ملحان المقيمون بشاطبة، ينسب إليها أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن الفقيه النفزي..."[1] والأندلسي نسبة إلى بلده الذي ولد فيه ،وأصله من جيان قال السبكي :" محمد بن يوسفبن حيان النفزي الأندلسي الجياني الأصل..."[2]

### ثانيا: مولده ومكانه

حددت جميع المصادر تاريخ ولادة أبي حيان بأنه كان في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة، بل صرح بذلك بنفسه، كما نقل ذلك عنه تلميذه الصفدي من خلال إجازته له ما نصه: "... ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة..."[3]، وهذا ما ذكره المؤرخون، فنجد جلال الدين السيوطي يؤكده بقوله:" ولد بمطخشارش مدينة من حضرة غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة"[4] فقد ذكر السيوطي التاريخ نفسه ،وأضاف اسم المدينة التابعة لغرناطة التي ولد فيها أبو حيان وهي مطخشارش، كما أن أبا حيان ذكر في مقدمة كتابه البحر المحيط أنه انتصب مدرسا في علم التفسير سنة عشر وسبعمائة، وكان في أوائل سبع وخمسين من عمره،[5] أي إذا أسقطنا ستا وخمسين سنة نتحصل على التاريخ المذكور

---

[1] الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت، معجم البلدان ، دار صادر، بيروت، دط، 1977م،ج5، ص296.

2 السبكي تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب ، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو ، مطبعة عيسى بابي الحلبي وشركاؤه،ط1، 1964م ج 9، ص276.

[3] الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك ، الوافي بالوفايات، تح: محد بن محمود، و إبراهيم بن سليمان، دار صادر ، بيروت، ط3، 1991م، ج5، ص281

[4] السيوطي جلال الدين عبد الرحمن ، بغية الوعاة، تح: محمد أبو النفل إبراهيم، دار الفكر ، بيروت، ط2، 1979م، ج1، ص280

[5] ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص10.

## ثالثا: نشأته

لقد شب أبو حيان وترعرع في أوساط علمية، وعصر مليء بالعلماء، مما جعل له تأثيرا في مساره العلمي، وقد تحدث أبو حيان عن بداية نشأته الأولى فقال:" وقد قرأت القرآن بقراءة السبعة بجزيرة الأندلس على الخطيب أبي جعفر أحمد بن علي بن محمد الرعيني عرف بابن الطباع بغرناطة، وعلى الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله الأنصاري الوادي تشبتي بمطخشارش من حضرة غرناطة وعلى غيرهما بالأندلس.."[1].

فقد بين أبو حيان بداية نشأته الأولى بالأندلس من خلال هذا النص، وقال ابن الجزري مؤكدا لذلك:" وأول قراءته سنة سبعين وستمائة قرأ السبع ببلده، على عبد الحق بن علي بن عبد الله الأنصاري وأحمد بن علي بن محمد بن الطباع والأستاذ أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير..."[2]، وقال المقري:" وكان قد قرأ القراءات على الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله نحو عشرين ختمة إفرادا وجمعا *.."[3] .

فهذه النصوص كلها تشهد أن أبا حيان بدأ دراسته الأولى ببلده على يد جملة من المشايخ.

**رابعا: رحلاته:**

لم يكتف أبو حيان بطلب العلم ببلده والبقاء بها ، بل رحل لعدة بلدان، إلا أن السبب الذي دعاه للخروج هو كما يذكر المؤرخون ما وقع بينه وبين شيوخه من خلاف، قال المقري:" ونالته نوبة لحق بسببها بالمشرق"[4]، وقال في موضع آخر:" إن أبا حيان حملته حدة الشبيبة على التعرض للأستاذ أبي جعفر بن الطباع، وقد وقعت بينه وبين أُستاذه الزبير الوحشة فنال منه

---

[1] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، ج1، ص16.

[2] ابن الجزري شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد، غاية النهاية في طيقات القراء، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1933م ، ج2، ص285.

* الإفراد هو أخذ كل ختمة برواية واحدة والجمع هو جمع القرآءات في الختمة الواحدة، ينظر: النشر في القرآءات العشر، ابن الجزري محمد بن محمد، تح: علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان،دط،دت،ج2،ص195

[3] المقري أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1942م،ج 3، ص294.

[4] المصدر نفسه، ص337.

وتصدى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته، فرفع أمره للسلطان فامتعض له ونفذ الأمر بتنكيله ،فاختفى ثم أجاز البحر مختفيا ولحق بالمشرق يلتفت خلفه."[1]

وهذا ما ذكره السيوطي أيضا، وزاد رواية أخرى فقال:" وقلت: رأيت في كتاب النضار الذي ألفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته أن مما قوى عزمه على الرحلة عن غرناطة أن بعض العلماء بالمنطق والفلسفة والرياضي والطبيعي قال للسلطان: إني قد كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم لينفعوا بها السلطان من بعدي، قال أبو حيان فأشير إلي أن أكون من أولئك ويرتب لي راتب جيد وكسا وإحسان، فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك"[2].

فمن خلال هذين النصين يتبين أن هذين السببين هما الحافز الأول في رحلة أبي حيان من غرناطة ،وإن كان أيضا من الدوافع التي لا تقل أهمية هو الرغبة في طلب العلم، والأخذ عن العلماء الذي اتصف به كل العلماء في بداية نشأتهم .

أما عن تاريخ خروجه يقول المقري:" وخروج أبي حيان من الأندلس سنة تسع وسبعين وستمائة"[3]، وقد كانت أول رحلاته إلى المغرب ،كما ذكرت المصادر وتلقى فيها العلم عن كثير من الشيوخ ،قال أبو المحاسن الحسيني الدمشقي[4]:" وسمع بسبتة وبجاية وتونس والإسكندرية وقرأ بها القراءات أيضا"[5]، ثم بعد إقامته في المغرب والإسكندرية رحل إلى غيرها من البلدان، مثل الشام والعراق، قال المقري:" وسمع الكثير على الجم الغفير بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية والإسكندرية وديار مصر والحجاز وحصل علي الإجازات من الشام والعراق وغير ذلك."[6]

[1] المقري أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، مصدر سابق، ص338.

[2] السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة، ج1، ص281.

[3] المقري، نفح الطيب، ج3، ص341.

[4] هو شمس الدين أبو المحاسن ولد بدمشق سنة 715ه وسمع من جماعة منهم الحافظ الذهبي والبرزالي ، له مؤلفات منها ذيل تذكرة الحفاظ، معجم الشيوخ ، توفي بدمشق سنة 765هـ ، ينظر: مقدمة ذيل تذكر الحفاظ.

[5] أبو المحاسن الحسيني الدمشقي، ذيل تذكرة الحفاظ، دمشق، دط، دت، ص24.

[6] المقري، نفح الطيب، ج3، ص294.

**خامسا: شيوخه**

لقد قرأ أبو حيان على مئات من الشيوخ أخذ منهم التفسير والقراءات والحديث واللغة والفقه وأصوله ،قال السيوطي:" وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخا، منهم أبو الحسن بن الربيع، وابن الأحوص، والرضي، والشاطبي، والقطب القسطلاني، والعز الحراني، وأجاز له خلق من المغرب والمشرق ومنهم الشرف الدمياطي والتّقيُّ ابن دقيق العيد، والتّقيُّ ابن رزين ،وأبو اليمن بن عساكر ،وأكب على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه وفي التفسير والعربية والقراءات والأدب والتاريخ"[1]، وقال ابن حجر ناقلا عنه:" قال وعدة من أخذت عنه أربع مئة وخمسون شخصا وأما من أجازني فكثير جدا"[2].

كما أنه جمع شيوخه والذين أجازوه في كتاب سماه :(البيان في شيوخ أبي حيان) بلغوا ألف وخمسمائة بين شيخ ومجيز[3]، وقد سمى أبو حيان بعض شيوخه في مقدمة كتابه البحر المحيط، منهم الخطيب أبو محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله الأنصاري، والخطيب أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد الرعيني بابن الطباع بالأندلس ، وقرأ بالإسكندرية على الشيخ رشيد الهمداني المعروف بابن المربوط وبمصر قرأ على فخر الدين المليجي[4]، وقد ذكر أبو حيان في إجازته لتلميذه الصفدي بعض بعض أشياخه بأسمائهم.[5]

**سادسا: صفاته**

نقل المقري عن الرعيني في صفات أبي حيان ما نصه:" وهو شيخ فاضل ما رأيت مثله ،كثير الضحك والانبساط، بعيد عن الانقباض، جيد الكلام ،حسن اللقاء ،جميل المؤانسة فصيح الكلام طلق، ذو لمة وافرة وهمة فاخرة، وله وجه مستدير، وقامته معتدلة التقدير، ليس بالطويل ولا

[1] السيوطي ، بغية الوعاة، ج1، ص281

[2] ابن حجر شهاب الدين، الدرر الكامنة، دار الجيل،بيروت،دط،1993،ج4، ص303

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص308.

[4] ينظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج1، ص16.

[5] ينظر: الوافي بالوفايات، الصفدي ، ج5، ص278.

القصير"[1]، وقال السيوطي :" وكان شيخا طوالا حسن النغمة ، مليح الوجه ظاهر اللون ،مشربا بحمرة منور الشيبة كبير اللحية مسترسل الشعر..."[2].

**سابعا مذاهبه:**

**1- مذهبه العقدي:**

كان أبوحيان سالم العقيدة ،بعيدا عن الفلاسفة والمعتزلة ،يقول السيوطي: «وكان ثبتا صدوقا حجة سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم .."[3]، أما بعده عن الفلاسفة فهو ظاهر من خلال رده عليهم أثناء تفسيره ،فمن ذلك قوله: "ويعني بحكماء الفلاسفة الذين خلقوا في مدة الملة الإسلامية وهم أحق بأن يسموا سفهاء جهلاء من أن يسموا حكماء، إذ هم أعداء الأنبياء والمحرفون للشريعة الإسلامية ،وهم أضر علي المسلمين من اليهود والنصارى، ..وقد غلب في هذا الزمان وقبله بقليل الاشتغال بجهالات الفلاسفة علي أكثر الناس، ويسموها الحكمة ويستجهلون من عري عنها ، ...وقد غضضت من ابن سينا ونسبته للجهل، فقال لي بعضهم : وأظهر التعجب من كون أحد يغض من ابن سينا، كيف يكون أعلم الناس بالله ينسب للجهل، .."[4]وقال في موضع آخر: ".. ولما حللت مصر ورأيت كثيرا من أهلها يشتغلون بجهالات الفلاسفة ظاهرا من غير أن ينكر ذلك أحد تعجبت من ذلك؛ إذكنا نشأنا في جزيرة الأندلس علي التبرؤ من ذلك والإنكار له، وأنه إذا بيع كتاب في المنطق إنما يباع خفية ، وأنه لا يتجاسر أن ينطق بلفظ المنطق، إنما يسمونه المفعل.."[5] فكل هذه النصوص تدل علي أنه كان يكره الفلسفة والمنطق، كما أنه كان يميل إلى محبة علي ابن أبي طالب كرم الله وجهه ،قال السيوطي :"..ومال إلى مذهب أهل الظاهر ،وإلي محبة علي ابن أبي طالب.."[6] غير أن ميله كان على مذهب أهل

[1] المقري أحمد بن محمد، نفح الطيب، ج3، ص321.

[2] السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة، ج1، ص282.

[3] السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة، ج1، ص 282.

[4] ينظر بتصرف، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج5، ص 151.

[5] المصدر نفسه، ج5، ص 152.

[6] السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة، ج1، ص 282.

السنة في محبة علي رضي الله عنه ، تقول خديجة الحديثي :".. ومال أبوحيان إلى محبة الإمام علي ابن ابي طالب رضي الله عنه، وكان يقال أنه شيعي ،ولكن ردوده في كتبه تنفي تشـــيعه .."[1] وتقول في موضع آخر: "وكان أبوحيان يرد علي الرازي والزمخشري وغيرهما من علماء المعتزلـــة ،ولايري في آراءهم فائدة لأنهم قد ابتعدوا عن ظاهر القرآن ،وما تنطق به عباراته الواضحة الجلية ،وخلاصة القول أنه كان بعيدا عن الفلسفة والفلاسفة والاعتزال ،وانه كان ينحوا منحـــي أهـــل السنة والسلف ،ومرد ذلك اعتناقه المذهب الظاهري أول الأمر وتمذهبه للشافعي بعد وصـــوله إلى مصر ، واشتغاله بالعلم والتفسير.."[2]

## 2- مذهبه الفقهي :

أما عن مذهبه الفقهي فلم يتضح أنه كان تابعا لمذهب معين ثابت عليه، وإنما كان يخلط بين المذاهب ، فقد كان يميل إلى المذهب الظاهري مع أنه كان شافعيا في مصر، وربما كان هذا التغير ناشئا من ترحاله وقرآءته على مشائخ عدة وفي بلدان مختلفة، قال ابن حجر :"ومال إلى المذهب أهل الظاهري .."[3] وقال في موضع آخر وكان ظاهري المذهب فلما قدم القاهرة ورأي مذهب أهل الظاهر مهجورا فيها تمذهب للشافعي ."[4] ونقل عن الذهبي قوله :"...شافعيا لكنه يميل إلى الظاهر ويصرح به أحيانا .."[5] فمن هذا يتبين أنه يخلط بين المذاهب أو أنه كان ظاهريا ثم ثم انتقل إلي المذهب الشافعي لما انتقل إلى مصر؛ لأن الاندلس كان منتشرا فيها مذهب الظاهرية في وقته، وهذا أقرب إلى الصواب، وهو ما ذكره تلميذه الصفدي بقوله ".وكان أولا يرى رأي الظاهرية ثم إنه تمذهب للشافعي رضي الله عنه .."[6] إلا أن السيوطي نقل عن ابن حجر

[1] خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 76.
[2] المصدر نفسه، ص 78.
[3] ابن حجز، الدر الكامنة، ج4، ص 306.
[4] المصدر نفسه، ص 308.
[5] نفسه، ص 310.
[6] الصفدي، الوافي بالوفيات ،ج5،ص268

قوله:"..كان أبوحيان يقول : محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه . "[1] مما يثير الشك أنه لم يثبت على مذهب معين .

### 3- مذهبه النحوي :

تجلى مذهب أبي حيان بأنه كان بصريا في كثير من المسائل الخلافية، فلا عجب أنه كان بصري المذهب ،ويُدْرَكُ هذا حينما يعرض مسألة فيها خلاف بين البصريين والكوفيين ، فتجده يدافع عن البصريين ويرد علي من يخطئهم أو يخالفهم[2] ، ويحكم علي أقوالهم بالشذوذ، فمن ذلك قوله في مسألة العطف علي ضمير الرفع المستتر :"..ولا يجوز عند البصريين العطف عليه دون تأكيد أو فصل يقوم مقام التأكيد، أوفصل بـــ:(لا) بين حرف العطف والمعطوف، وما سوى ذلك فضرورة أوشاذ."[3] ومع أنه كان بصريا فلم يكن مقلدا لهم تقليد الأعمي فقد كان يوازن بين الأقوال ويرجح القول الذي أيدته الأدلة القوية ، ومن أمثلة ذلك أنه خالف البصريين في وجوب إعادة الحرف الجار في العطف علي الضمير المجرور فقال :"..والذي نختاره أنه يجوز في الكلام مطلقا لأن السماع يعضده والقياس يقويه.."[4].

**ثامنا: تلاميذه**

أخذ عن أبي حيان تلامذة كثر صاروا أئمة وعلماء، قال ابن حجر:" وأقرأ الناس قديما وحديثا حتى ألحق الصغار بالكبار وصارت تلامذته أئمة وأشياخا في حياته"[5]، ومن أبرز تلامذته:

- إبراهيم بن محمد بن أبس القاسم القيسي المالكي أخذ عن أبي حيان بالقاهرة.[6]

---

[1] جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة،ج1، ص 281.

[2] ينظر، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد خليل النماس، المبدع الملخص من الممتع في علم الصرف، أبو حيان الأندلسي، المكتبة الأزهرية للتراث.

[3] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط،ج1 ص252.

[4] ينظر: تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد خليل النماس، المبدع الملخص من الممتع في علم الصرف ،ص 23.

[5] العسقلاني ابن حجر شهاب الدين أحمد، الدرر الكامنة،ج5، ص70.

[6] ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص425

– أبو جعفر محمد بن يوسف الغرناطي، رافق أبا عبد الله بن جابر الأعمى فحجا معا ودخلا القاهرة ولقيا أبا حيان.[1]

– الحسين بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المولد، أخذ النحو والعربية عن أبي حيان وغيره من العلماء.[2]

– القاضي جمال الدين أبو الطيب الحسين بن علي بن عبد الكافي السبكي، أخذ النحو عن أبي حيان[3].

– صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ولد بصفد بفلسطين.[4]

– عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن صخر الكناني، أخذ عن أبي حيان[5].

– جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ،سمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى.[6]

عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل بن عبد الله البالسي الأصل نزيل القاهرة، لازم أبا حيان حتى كان من أجل تلامذته ،وصار يشهد له أبوحيان بالعربية وقال فيه: " ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل"[7].

[1] ينظر: ابن حجرا لعسقلاني، الدرر الكامنة، ج1، ص340

[2] ينظر: ابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحسن بن أحمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح عبد القادر الأرناؤوط، وحمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ،بيروت، ط1، 1992م، ج8، ص274.

[3] المصدر نفسه، ص304

[4] ينظر: ابن حجر، الدرر الكامنة، ج2، ص87

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص379.

[6] ينظر: السيوطي، بغية الوعاة ، ج2، ص68.

[7] ينظر: ابن حجر شهاب الدين، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة،ج2، ص266-267.

**تاسعا: مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه**

لقد حظي الإمام بمكانة عالية وعلمية يتضح ذلك من ثناء العلماء عليه وأقوالهم فيه، ومنها ما يلي:

قال عنه الصفدي :" الشيخ الإمام الحافظ العلامة فريد العصر وشيخ الزمان وإمام النحاة أثير الدين أبو حيان الغرناطي ،... لم أره إلا ويسمع أو يشتغل أو يكتب ،ولم أره على غير ذلك ... وهو ثبْت في ما ينقله محرر لما يقوله ،عارف باللغة ضابط لألفاظها، وأمّا النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما، لم يذكر معه في أقطار الأرض غيره في العربية..."[1].

وقال عنه عبد الوهاب السبكي:" شيخ النحاة العلم الفرد ، والبحر الذي لم يعرف الجزر بل المد، سيبويه الزمان، والمبرد إذا حمي الوطيس بتشاجر الأقران، وإمام النحو الذي لقاصده منه ما يشاء، ولسان العرب الذي لكلِّ سَمْعٍ لديه الإصغاء ،كعبة علم تُحَجُّ ولا تَحُجُّ ويقصد من كل فج..."[2]

وقال عنه جلال الدين السيوطي:" نحوي عصره ولغويه، ومفسره ومحدثه، ومقرئه ومؤرخه وأديبه..."[3].

وقال فيه الشيخ صدر الدين ابن الوكيل:" مادحاً له لما زاره أبوحيان :

**قَالُـــوا أَبُو حَيَّانَ غَيرُ مُدَافِــعٍ ... مَلِكُ النُحَــاةِ فَقُلتُ بِالإِجمَــاعِ**

**اسْمُ المُلَــوكِ عَلَى النُقُــودِ وَإِنَّنِي ... شَاهَــدتُ كَنْيَتَهُ عَلَى المِصْرَاعِ"[4].**

يتضح من خلال أقوال العلماء سواءً ممن عاصروه أو جاءوا بعده أنها تكاد تجمع على علو كعبه وغزارة علمه وتضلعه في العلوم ،مما جعل له مكانة و إجلالا من جميع هؤلاء.

[1] ينظر: الوافي بالوفايات، الصفدي صلاح الدين ، ج5، ص267.

[2] السبكي تاج الدين ، طبقات الشافعية الكبرى، ج 9، ص276.

[3] السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة، ج1، ص280.

[4] ينظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ج5، ص273.

**عاشرا: آثاره**

لقد ساهم أبو حيان بعدد كبير من المؤلفات العلمية في شتى المجالات والعلوم التي لم يستغن عنها طلبة العلم وحتى العلماء إلى يومنا هذا ، وقد وصفها تلميذه الصفدي بقوله:" وله التصانيف التي سارت وطارت وانتشرت وقرئت ودريت ونسخت وما فسخت أخملت كتب الأقدمين وألهت المقيمين بمصر والقادمين..."[1].

وأما عن ما خلف وراءه من المؤلفات فقد ذكرها بنفسه في إجازته لتلميذه الصفدي في قوله:" وأما ما صنفت فمن ذلك: (البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم)، (إتحاف الأريب ما جاء في القرآن من الغريب)، كتاب(الإسفار الملخص من كتاب الصفار)، كتاب (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، كتاب (التنخيل الملخص من شرح التسهيل)، كتاب(التذكرة)، كتاب (المبدع في الصريف)،كتاب (الموفور)، كتاب (التقريب)، كتاب(التدريب)، كتاب( غاية الإحسان)، كتاب(النكت الحسان)،كتاب (الشذا في مسألة كذا)،كتاب(الفصل في أحكام الوصل)، كتاب (اللمحة )كتاب (الشذرة)كتاب (الارتضاء فِي الفرق بَين الضاد والظاء)، كتاب (عقد اللآلي)، كتاب (نكت الأمالي)، كتاب (النافع فِي قراءة نافع الأثير فِي قراءة ابن كثير)،(المورد الغمر فِي قراءة أبي عمرو)،(الروض الباسم فِي قراءة عاصم)،(المزن الهامر في قراءة ابن عامر)،(الرمزة فِي قراءة حمزة)،(تقريب النائي فِي قراءة الكسائي)،(آية المطلوب فِي قراءة يعقوب)،(المطلوب فِي قراءة يعقوب)،(قصيدة النير الجليّ في قراءة زيد بن عليّ)،(الوهاج في اختصار المنهاج)،(الأنوار الأجلى في اختصار المجلى)،(الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية)، كتاب (الإعلام بأركان الإسلام)، (نثر الزهر ونظم الزهر)،(قطر الحبي في جواب أسئلة الذهبي)، (فهرست مسموعاتي)، (نوافث السحر في دمائث الشّعر)،(تحفة الندس في نحاة الأندلس)،(الأبيات الوافية في علم القافية)،(جزء فِي الحديث مشيخة ابن أبي منصور)،كتاب (الإدراك للسان الأتراك)،(زهو الملك في نحو الترك)،(نفحة الْمسك فِي سيرة التّرْك)،(كتاب الأفعال في لسان الترك)،(منطق الخرس في

[1] الوافي بالوفيات، الصفدي ، مصدر سابق، ص273.

لسان الفرس)، وممّا لم يكمل تصنيفه كتاب (مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد) كتاب (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)،(نهاية الإغراب فِي علمي التصريف والإعراب)،(رجز مجاني الهصر فِي آدَاب وتواريخ لأهل العصر)،(خلاصة التّبيان في علمي البديع والبيان)،(رجز نور الغبش في لسان الحبش)،(المخبور في لسان اليخمور).[1]

هذه مؤلفاته منقولة من إجازته لتلميذه الصفدي ،وقد بينت خديجة الحديثي ما هو مطبوع منها، وما هو مخطوط أو مفقود ،ورتبتها حسب الفنون ،وأوصلتها إلى ستة وستين مؤلفا.[2]

## احدى عشر :أشعاره

لأبي حيان ديوان كبير مما يدل على تمكنه في الشعر وأدبيته ،وقد جمعه عنه تلميذه الصفدي، فقال في ترجمته:" وانتقيت ديوانه وكتبته وسمعته منه"[3]، وقد قام بتحقيق ديوانه ونشره أحمد مطلوب، و خديجة الحديثي وطبعاه سنة 1969م.

**نماذج من شعره:**

**"تَقْيِيدُ نَفْسِكَ بِالأَغْيَارِ مَضْيَعَةٌ ... لِلْعُمْرِ فَاتْرُكْ أَخى التَقْيِيدَ بِالنَّاسِ**
**فَلَنْ تَرَ غَيرَ خَتَالٍ أَخًا خِدَعٍ ... يُرِيكَ مُمْضِى الهَوَى فَي غشٌ خَنَاسِ"[4]**

**وقال:**

**"عداتِي لَهُم فَضْلٌ عَليَّ وَمِنَّةٌ ... فَلَا أَذْهَبَ الرَّحْمَنُ عَنِي الأَعَادِيَا**
**هُمْ بَحَثُوا عَن زَلَتِي فَاجْتَنَبْتُهَا ... وَهُمْ نَافَسُونِي فَاكْتَسَبْتُ المعَالِيَا"[5]**

**وقال :**

**"أَيَا طَالِبًا أَنْ يَنَالَ الأَرَب... قَرِيبًا عَلَيكَ لِسَانُ العَرَبْ**

---

[1] الوافي بالوفيات، الصفدي ، مصدر سابق ،ص280-281.

[2] ينظر: ديوان أبي حيان الأندلسي، تح: أحمد مطلوب، و خديجة الحديثي، مطبعة العاني، ط1، 1969م، ص31-32-33.

[3] الصفدي، الوافي بالوفايات، ج5، ص269.

[4] أبو حيان الأندلسي، ديوان أبي حيان الأندلسي، ص242.

[5] المصدر نفسه، ص415.

تُشَاهِدُ مَجمُـــــــوعَ ذِي خَيرِهِ ... بَصِيرٌ بِمَـــــــا قَدْ نَأى واقْتَـــــرَبْ"[1]

**وفاته:**

بعد عمر مليء بالعطاء ونشر العلم والتأليف توفي أبو حيان في ثامن عشرين صفر سنة خمس وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة[2]،عن عمر ناهز التسعين، وكانت وفاته بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السبت بعد العصر ،ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، كماصلي عليهِ بِجامِع دمشق صلَاة الْغَائِب، ولما توفي رثاه تلميذه الصفدي بقصيدة طويلة مطلعها:

"ماتَ أثير الدّيــن شيخ الــورى ... فاستعــــر البـــارق واستــعـــرا
ورق من حزن نسيم الصَّـبَـــا ... واعتل فِي الأسحـــــــار لما ســرى
وصادحات الأيك فِي نوحــهــا ... رثته فِي السجــــــــع على حرفــرا
يَا عين جودي بالدموع الَّــتــي ... يــروي بِهِ مَـــــا ضمـــه من ثرى
واجري دَمًــا فالخطب فِي شَأْنــه ... قـــــد اقْتــضى أَكثر مِمَّا جـــرى
مَــاتَ إِمَــام كَــانَ في علمــه ... يرى إِمَــــــامًا والــورى مــن ورا
وَخَــصــه مــن ربــه رَحْمــة ... تــورده فِي حشــره الكــوثـــــرا"[3]

[1] أبو حيان الأندلسي، ديوان أبي حيان الأندلسي ، مصدر سابق، ص120.
[2] ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج1،ص283.
[3] ينظر: الصفدي، الوافي بالوفايات، ج5،ص281-282.

## المبحث الثاني: تفسير البحر المحيط وقيمته العلمية

في هذا المبحث سأُعَرِّف بتفسير البحر المحيط ، مبينا قيمته العلمية وذلك من خلال:

### 1-العنوان:

سمى أبو حيان تفسيره بـــــالبحر المحيط ، وقد وردت تسميته له فيما نقله عنه الصفدي في قوله:" وأمّا ما صنفت فمن ذلك البحر المحيط في تفسير القران العظيم"[1]، وقد اختار هذا العنوان لتفسيره لغزارة مادته العلمية، كما أن البحر في سعته عظيم وكبير، والمحيط هو العظيم من البحار المحيط باليابسة من جميع الجوانب، قال ابن منظور:" وأحاط بالأمر إذا أحدق به من جوانبه كله"[2]،وقال :" سمي البحر بحرا لاستبحاره وهو انبساطه وسعته ،ويقال سمي البحر بحرا لأنه شق في الأرض شقا"[3]، وقال ابن فارس:" ..ورجل بحر إذا كان سخيا، سموه لفيض كفه بالعطاء كما يفيض البحر."[4]، ومن خلال معنى كلمة ( البحر المحيط) من المعاجم يتضح أن هذا هو القصد لسبب تسمية المؤلف لتفسيره بهذا الاسم، كما كان يسميه بالكتاب الكبير[5]، ويقع تفسير البحر المحيط في ثمانية أجزاء كبيرة وقد طبع بمصر سنة 1328هـــــ بمطبعة السعادة على نفقة سلطان المغرب مولاي عبد الحفيظ ابن السلطان مولاي الحسن ابن السلطان سيدي محمد ، كما طبع على حاشيته كتابه النهر الماد[6]، وقد جاء كتابه كما وصفه جامعا لجميع العلوم.

### 2- بواعث تأليف البحر المحيط وقيمته العلمية:

يعد تفسير البحر المحيط من أكبر مصادر كتب التفسير القديمة التي ألمت بالجوانب اللغوية والنحوية ،وذلك لعلو كعب مؤلفه في اللغة والنحو والصرف ، وبلوغه في ذلك مبلغا قل نظيره، إلى جانب إمامته في علوم أخرى ،مثل التفسير والحديث وعلوم العربية الأخرى ،فقد ألفه أبو

---

[1] الصفدي، الوافي بالوفايات، ج5، ص280

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دط، دت، ج10، باب الحاء ، مادة( ح و ط) ص1052.

[3] المصدر نفسه، ص216.

[4] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،ج1، ص201.

[5] ينظر: أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1966م، ص189.

[6] ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مطبعة السعادة ، ط1، 1328ه، واجهة الكتاب.

حيان بعد أن تشبع من هذه العلوم و انْتصب مدرِسا لعلم التفسير في قبة السلْطان الملك الْمنصور، وَكَان ذلك في أواخر سنة عشر وسبعمائة، وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمره،[1] مما جعله يمتلك قوة النظر في كتاب الله عز وجل، وقد تحدث أبو حيان عن سبب تأليفه والدافع لذلك فقال:" وما زال يختلج في ذكري ويعتلج في فكري أنّي إذا بلغت الأمد الّذي يتغضّد فيه الأديم، ويتنغّص برؤيتي النّديم، وهو العقد الّذي يحلّ عرى الشّباب، المقول فيه إذا بلغ الرّجل السّتّين فإيّاه وإيّا الشّوابّ، ألوذ بجناب الرّحمن، وأقتصر على النّظر في تفسير القرآن، فأتاح اللّه لي ذلك قبل بلوغ ذلك العقد، وبلّغني ما كنت أروم من ذلك القصد،"[2]، وقال أيضا: "فعكفت على تصنيف هذا الكتاب، وانتخاب الصّفو واللّباب، أجيل الفكر فيما وضع النّاس في تصانيفهم، وأنعم النّظر فيما اقترحوه من تآليفهم، فألخّص مطوّلها، وأحلّ مشكلها، وأقيّد مطلقها، وأفتح مغلقها، وأجمع مبدّدها، وأخلص منقدها، وأضيف إلى ذلك ما استخرجته القوّة المفكّرة من لطائف علم البيان، المطلع على إعجاز القرآن"[3].

وقال في موضع آخر مبينا قصده من التأليف ، ومبرزا بركة مصر عليه في ذلك:" ومن بركاتها عليّ تصنيفي لهذا الكتاب، المقرّب من ربّ الأرباب، المرجوّ أن يكون نورا يسعى بين يديّ، وسترا من النار يضفو عليّ. فما لمخلوق بتأليفه قصدت، ولا غير وجه اللّه بهأردت"[4] .

وقد حقق أبو حيان أمنيته التي كانت تختلج صدره سنوات حتى قارب الستين.

ولم يصرح أبو حيان بالفترة التي قضاها في تأليف البحر، وإنما صرح في سورة الجن أنه بلغ ثلاث وسبعين سنة وإذا أضيف الرقم إلى السنة التي ولد فيها وهي عام 654ه تبين أنه كان يكتبه

[1] ينظر: البحر المحيط، ج1،ص10.
[2] المصدر نفسه، ص10.
[3] نفسه، ص10
[4] نفسه، ص11-12.

سنة 727ه، وقد بدأ البحر أوائل 711ه، ومن خلال هذه العملية يتبين أنه قد قطع حوالي ستة عشر سنة من الفاتحة إلى سورة الجن[1].

أما فيما يخص مكانة تفسيره وقيمته العلمية يمكن إبرازها فيما يلي:

- يعتبر من أهم كتب التفاسير فهو إسم على مسمى.

- إشتمل على كثير من المسائل النحوية والصرفية مع ذكر الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين مما جعله يعد أحد المصادر النحوية التي لا يستغني عنها علماء العربية.

- يهتم بعلوم اللغة العربية مثل المفردات واشتقاقاتها ومعانيها والبيان والإعجاز في الآيات القرآنية . ومثال ذلك تفسيره لكلمة (الرحمن الرحيم) إذ يقول:" الرّحمن :فعلان من الرّحمة، وأصل بنائه من اللّازم من المبالغة وشذّ من المتعدّي، وأل فيه للغلبة"[2].

- إستعانته بالشواهد والإكثار منها حتى بلغت كما هائلا .

-غزارة مادته العلمية التي جعلته من أهم المصادر الأساسية في علم التفسير.

- الاستدراكات على المصادر التي اعتمد عليها في كتابه مثل استدراكاته على ابن عطية والزمخشري بعد أن ينقل كلامهم، ومثال ذلك قوله:".. ﴿ ..وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ ..﴾[3] بفتح ميم مَنْ، قال الزّمخشريّ :وهي قراءة مشكلة ووجهها على إشكالها أن يقال: أقحم الموصول الثّاني بين الأوّل وصلته تأكيداً، كما أقحم جرير في قوله: "ياتيم تيم عديّ لا أبا لكم" تيماً الثّاني بين الأوّل وما أضيف إليه، وكإقحامهم لام الإضافة بين المضاف والمضاف إليه في: (لأبا لك،) انتهى كلامه. وهذا التّخريج الّذي خرّج الزّمخشريّ قراءة زيد عليه هو مذهب لبعض النّحويّين"[4].

- إيراد القراءات المتواترة والشاذة وتوجيهها توجيها نحويا مما جعل من الكتاب مصدرا من مصادرها.

---

[1] ينظر: أبو حيان النحوي المفسر، عبد اللطيف محمد الخطيب، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1999م، ص88.

[2] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1،ص28-29.

[3] سورة البقرة الآية 21.

[4] المصدر نفسه، ص154.

-الاعتماد على ما ثبتت صحته والإقلال من الإسرائيليات ونقدها ونقد المذاهب غير الموافقة لأهل السنة كما نجده يفعل ذلك دائما مع الزمخشري ومثال ذلك قوله:" وقال الزّمخشريّ :الجنّة اسم لدار الثّواب كلّها، وهي مشتملة على جنان كثيرة مرتّبة مراتب على حسب استحقاق العاملين، لكلّ طبقة منهم جنّة من تلك الجنان، انتهى كلامه. وقد دسّ فيه مذهبه الاعتزاليّ بقوله :على حسب استحقاق العاملين. وقد جاء في القرآن ذكر الجنّة مفردة ومجموعة، فإذا كانت مفردة فالمراد الجنس،...وقد علم من مذهب أهل السّنّة أنّ من وافى الإيمان فهو من أهل الجنّة"[1].

**3- منهجه في التفسير:**

لقد سلك أبو حيان منهجا واضحا واتّبعه في تفسيره حيث أبان عنه في مقدمة الكتاب بقوله: "وترتيبي في هذا الكتاب، أني أبتدئُ أولا بالكلام على مفردات الآية التي أفسرها، لفظة لفظة فيما يحتاج إليه من اللغة والأحكام النحوية التي لتلك اللفظة قبل التركيب."[2] فقد بين هنا أنه بعدما يكتب الآية التي يريد تفسيرها يذكر مفرداتها ويختار الأنسب لتلك اللفظة قبل تركيبها ولذا قال: "وإذا كان للكلمة معنيان أو معان ذكرت ذلك في أول موضع من تلك الكلمة، لينظر ما يناسب لها من تلك المعاني في كل موضع تقع فيه فيحمل عليه"[3]. ثم يتطرق إلى سبب النزول قائلا: "ثم أشرع في تفسير الآية، ذاكرا سبب نزولها إذا كان لها سبب، ونسخها ومناسبتها وارتباطها بما قبلها"[4]، فبين أنه بعدما يذكر سبب النزول يذكر كذلك إن كان للآية نسخ ويذكر مناسبة الآية بما قبلها من الآيات.

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص128.
[2] المصدر نفسه ، ص12.
[3] نفسه، ص12
[4] نفسه، ص12.

أما جانب القراءات فقال فيه:" حاشدا فيها القراءات، شاذّها ومستعملها، ذاكرا توجيه ذلك في علم العربيّة"[1]، ثم ذكر أنه ينقل أقوال السلف والخلف في فهم معان الآية فقال:"ناقلا أقاويل السّلف والخلف في فهم معانيها"[2]

أما جانب الإعراب والبيان فقال فيه:" بحيث إنّي لا أغادر منها كلمة وإن اشتهرت، حتّى أتكلّم عليها، مبديا ما فيها من غوامض الإعراب ودقائق الآداب من بديع وبيان"[3] أما في ما يخص الأحكام الفقهية والمذاهب قال:" ناقلا أقاويل الفقهاء الأربعة، وغيرهم في الأحكام الشّرعيّة ممّا فيه تعلّق باللّفظ القرآنيّ، محيلا على الدّلائل الّتي في كتب الفقه" وقال في الأحكام النحوية:" وكذلك ما نذكره من القواعد النّحويّة أحيل في تقرّرها والاستدلال عليها على كتب النّحو، وربّما أذكر الدّليل إذا كان الحكم غريبا، أو خلاف مشهور ما قال معظم النّاس، بادئا بمقتضى الدّليل وما دلّ عليه ظاهر اللّفظ مرجحا له لذلك، مالم يصدّ عن الظّاهر ما يجب إخراجه به عنه، منكبّا في الإعراب عن الوجوه الّتي تترّه القرآن عنها، مبيّنا أنّها ممّا يجب أن يعدل عنه، وأنّه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، إذ كلام اللّه تعالى أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوّزه النّحاة في شعر الشّمّاخ والطّرمّاح وغيرهما من سلوك التّقادير البعيدة والتّراكيب القلقة والمجازات المعقّدة"[4].

ثم أشار الي البيان والبديع مرة أخرى فقال :" ثمّ أختتم الكلام في جملة من الآيات الّتي فسّرتها إفرادا وتركيبا بما ذكروا فيها من علم البيان والبديع، ملخّصا،"[5]. وإلى باقي منهجنه أذكر تمام قوله: " ثمّ أتبع آخر الآيات بكلام منثور أشرح به مضمون تلك الآيات على ما أختاره من تلك المعاني، ملخّصا جملها في أحسن تلخيص، وقد ينجرّ معها ذكر معان لم تتقدّم في التّفسير،

[1] أبو حيان، البحر المحيط، المصدر السابق ، ص12.
[2] المصدر نفسه، ص12.
[3] نفسه ، ص12.
[4] نفسه، ص12
[5] نفسه، ص12

وصار ذلك أنموذجا لمن يريد أن يسلك ذلك فيما بقي من سائر القرآن، وستقف على هذا المنهج الّذي سلكته إن شاء اللّه تعالى، وربّما ألممت بشيء من كلام الصّوفيّة ممّا فيه بعض مناسبة لمدلول اللّفظ، وتجنّبت كثيرا من أقاويلهم ومعانيهم الّتي يحمّلونها الألفاظ، وتركت أقوال الملحدين الباطنيّة المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها في اللّغة إلى هذيان افتروه على اللّه تعالى، وعلى عليّ كرّم اللّه وجهه وعلى ذرّيّته، ويسمّونه علم التّأويل، وقد وقفت على تفسير لبعض رؤوسهم، وهو تفسير عجيب يذكر فيه أقاويل السّلف مزدريا عليهم وذاكرا أنّه ما جهل مقالاتهم، ثمّ يفسّر هو الآية على شيء لا يكاد يخطر في ذهن عاقل، ويزعم أنّ ذلك هو المراد من هذه الآية وهذه الطّائفة لا يلتفت إليها، وقد ردّ أئمّة المسلمين عليهم أقاويلهم وذلك مقرّر في علم أصول الدّين"[1].

من خلال عرضنا لمنهج أبي حيان من مقدمة تفسيره يمكن تلخيصنا لكلامه فيما يلي:

**أ-** شرح المفردات.

**ب-** ذكر سبب نزول الآية.

**ج-** تبين الناسخ والمنسوخ.

**د-** ذكر القراءات المستعملة والشاذة وتوجيهها.

**ه -** الاستعانة بأقوال السلف في فهم معاني الآية.

**و-** العناية بعلوم اللغة مثل الإعراب والبيان و البديع.

**ز-** يذكر الدليل إذا كان الحكم غريبا أو خلاف ما هو مشهور بادئا بمقتضى الدليل وما دل عليه ظاهر اللفظ.

**ح-** يختم الكلام في جملة من الآيات التي فسرها إفرادا وتركيبا بما ذكروا فيها من البيان والبديع.

**ط-** اتباع آخر الآيات بكلام منثور يشرح به مضمون تلك الآيات.

**ك-** الإلمام بشيء من كلام الصوفية مما فيه بعض مناسبة لمدلول اللفظ وتجنب الكثير من أقوالهم.

[1] أبو حيان، البحر المحيط، المصدر السابق ، ص13.

**4-مصادره :**

إن الناظر في كتاب البحر المحيط لأبي حيان يجدهقد اشتمل على نقولات كثيرة في مادة التفسير والقراءات والحديث والفقه واللغة والنحو وغيرها من العلوم، وقد ذكر بعض مصادره في ذلك في مقدمة تفسيره، وهي التي اعتمد عليها بكثرة، وسنذكرها ونذكر بعضا مما لم يذكره في المقدمة.

**أ- مصادره في التفسير :**

1- "التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير" ذكره أبو حيان في المقدمة قال: " واعتمدت في أكثر نقول كتابي هذا على كتاب" التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير من جمع شيخنا الصالح القدوة الأديب جمال الدين أبي عبد الله – رحمه الله تعالى- ،إذ هو أكبر كتاب رأيناه صنف في علم التفسير، يبلغ من العدد مائة سفر أو يكاد، لأنه كثير التكرير قليل التعبير مفرط الإسهاب ،لم يَعْدُ جامعه من نسخ كتب في كتابه، كذلك كان فيه بحال التهذيب ومراد الترتيب، وهذا الكتاب روايتي بالإجازة من جامعه".[1]

2- "الكشاف لإبي القاسم محمود الزمخشري : اعتمده أبو حيان في تفسيره ونقل منه كثيرا، من ذلك قوله في أول المقدمة : " ..ولله در أبي القاسم الزمخشري حيث قال في خطبة كتابه في التفسير ما نصه:...)[2]" وقد مدح أبو حيان تفسيره فقال في موضع آخر: " .. وكتاب الزمخشري ألْخص وأغوص.."[3]

وكان أبو حيان ينقل منه وينقده سواء فيما يتعلق بمذهبه الإعتزالي أوما يتعلق بآراءه النحوية، وقدبين سنده في الكشاف فقال:" فما في كتابي هذا من تفسير الزمخشري رحمه الله تعالى فأخبرني

[1] أبو حيان، البحر المحيط، المصدر السابق ، ص 22.
[2] المصدر نفسه، ص 19.
[3] نفسه، ص 21.

به أُستاذنا العلامة أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير قراءة مني عليه فيه وإجازة إيام كنت أبحث معه في كتاب سيبويه".[1]

3- "المحرر الوجيز لابن عطية" نقل منه أبو حيان واعتمد عليه في كثير من الآيات من تفسيره، قال ما دحاله في مقدمة الكتاب : " وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وألْخص ".[2]

وقال في موضع آخر مبينا إجازتَه فيه:" وما كان من هذا الكتاب من تفسير ابن عطية فأخبرني به القاضي الإمام أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي قراءة مني عليه لبعضه".[3]

أما بقيه مصادره نجملها فيما يلي :

- **في التفسير :**"التحرير والتحبير لأبن النقيب ، تفسير ابن جعفر الطوسي، والسدي ، وأبي البقاء العكبري ، ومكي والرازي، والنيسابوري، وتاج القراء.
- **في القراءات:** الشواذ في القراءات لمجاهد، واللوامح في شواذ القراءات، الإدغام الكبير للداني، والكامل في القرارات ، وشواذ القراءات لابن خالويه، والإقناع في القراءات لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي.
- **في الحديث:** صحيح البخاري، صحيح مسلم، صحيح الحاكم، المؤطأ .
- **في الفقه:** المحصول لأبي عيد الله محمد بن عمر الرازي .
- **أما جانب النحو :** كتاب سيبويه، الإيضاح للفارسي، والتسهيل والشافية لابن مالك، والمسائل للأخفش، الأفعال لابن القوطية، الممتع لابن عصفور.
- **اللغة :** المخصص لابن سيده، المقصور والممدود لابن السراج، معاني القرآن للفراء، البارع لأبي على القالي، كما نقل مشافهة عن شيوخه.[4]

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، المصدر السابق، ص 21

[2] المصدر نفسه، ص .21

[3] المصدر نفسه ، ص 22.

[4] ينظر: علي بن محمد بن سعيد الزهراني، مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط – جمعا ودراسة –، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، إشراف الدكتور ابن محمد عبد الرحمان بن محمد بن إسماعيل ، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 2000م، ص 24-25.

# الفصل الثاني:

# المسائل النحوية في سورة البقرة

المبحث الأول: المسائل النحوية في باب الأسماء

المبحث الثاني: المسائل النحوية في باب الأفعال

المبحث الثالث: المسائل النحوية في باب الحروف

## المبحث الأول: المسائل النحوية في باب الأسماء

في هذا المبحث سأتناول بعض المسائل النحوية المتعلقة بالأسماء والتي عالجها أبو حيان في تفسيره في سورة البقرة، موضحا بذلك آراء أهل النحو واللغة في هذه المسائل، والتي أُوردها كما يلي:

**1- مسألة: الخلاف في عمل اسم الفاعل الذي لم يعتمد على أداة نفي أو استفهام**

**نص المسألة:** قال أبو حيان عند قوله: تعالى: ﴿ وَمَنْ يَّكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[1] "وقال ابن عطية: ويجوز أن يكون يعني: (آثم) ابتداءً و(قلبه) فاعل يسد مسد الخبر والجملة خبر إنَّ ، انتهى. وهذا لا يصح على مذهب سيبويه وجمهور البصريين لأن اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام نحو: أقائم الزيدان؟ وأقائم الزيدون؟ وما قائم الزيدان، لكنه يجوز على مذهب أبي الحسن إذ يجيز (قائم الزيدان) فيرفع الزيدان باسم الفاعل دون اعتماد على أداة نفي ولا استفهام"[2].

**تفصيل المسألة وبيانها:**

تكلم أبو حيان هنا في تفسير الآية عن مسألة مختلف فيها بين النحاة، وهي الحكم الإعرابي لاسم الفاعل الذي لم يعتمد على أداة نفي أو استفهام، نحو: (قائم الزيدان)، إذ بين أنه لا يجوز على مذهب البصريين أن يكون (قائمٌ) مبتدأً وإنما يجوز ذلك عند غيرهم ولذلك سنبين رأي الفريقين في المسألة مفصلا كالتالي:

[1] سورة البقرة، الآية 283.

[2] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط. ج 2،ص 746

**أ- رأي البصريين**

مذهب البصريين- إلا الأخفش- أن الوصف لا يكون مبتدأً إلا إذا اعتمد على أداة نفي أو استفهام[1]، قال ابن هشام: "والوصف يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب ولابد للوصف من اشتراط تقدم نفي أو استفهام"[2].

ومعنى هذا أنه إذا لم يتقدم على الوصف استفهام أو نفي يكون الوصف المتقدم خبرا فقط كما أنهم لم يفرقوا بين الاستفهام أن يكون بالحرف نحو: أسارذان؟ أو الاسم نحو "كيف جالس العمران؟" وكذلك بين النفي أنيكون بالحرف نحو: ما زيد قائم أو بالفعل نحو: ليس قائم الزيدان وبالاسم نحو: غير قائم الزيدان[3].ومجمل القول أن البصريين شرطوا الاعتماد على النفي والاستفهام في الوصف الذي يرفع فاعلا ويكون الوصف مبتدأً والفاعل بعده سد مسد الخبر.

**ب – رأي الكوفيين**

ذهب الكوفيون والأخفش إلى عدم اشتراط اعتماد الوصف على النفي والاستفهام فأجازوا في: "قائم الزيدان" أن يكون "قائم" مبتدأً والزيدان فاعل سد مسد الخبر إلا إن سيبويه ضعفه و لم يمنع ذلك بينما أجاز ذلك الأخفش والكوفيون دون ضعف[4]. ومن الشواهد التي اعتمد عليها الكوفيون قول بعض الطائيين:

**خَبيرٌ بَنُو لهبٍ فَـــــلاَ تَكُ مُلْغِيا مَقَالَـــــةَ لِهْبِي إذَا الطيــرُ مَرَّتِ**[5].

**وقال الشاعر:**

**فَخَيْرٌ نَحْنُ عنْــدَ الناسِ منْكُــمْ إِذَا الـــــدّاعِي المُثَوِّبُ قَـــــالَ: يا لاَ**

---

[1] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث ،القاهرة، دط،1999ج 1.ص 192.

[2] ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ،دار الفكر، دط، دت، ج1،ص 156-157.

[3] ينظر: ابن عقيل شرح ابن عقيل ج1. ص 190-191، المرادي توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك تح: عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001م، ج1 ، ص 471-472. خالد الأزهري شرح الصريح على التوضيح ج1. ص157.

[4] ينظر: ابن مالك ،شرح الكافية الشافية، ج1. ص 143.

[5] المصدر السابق ص 143

ف(خبيرٌ) مبتدأ و(بنو لهب) فاعل سد مسد الخبر و(خيرٌ) مبتدأ و(نحن) فاعل سد مسد الخبر ففي هذين المثالين لم يسبق (خبيرٌ) و(خيٌر) نفيٌ ولا استفهام[1]. غير أن البصريين لم يعتبروا هذا حجة وقالوا في البيت الأول يجوز أن (خيرٌ) خبر مؤخر و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر وأخبر بلفظ مفرد وهو (خبير) على وزن فعيل وفعيل يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فهو على حد: والملائكة ظهير[2]."

بعد عرض رأي الفريقين في المسألة يتضح أن الخلاف وقع بين البصريين والكوفيين في حالة إذا لم يعتمد الوصف علي نفي أو استفهام، وقد ضعفه أبو حيان تبعا لسيبويه والبصريين ،و لم يختلفوا في حالة الاعتماد قولا واحدا.

## 2-مسألة: الخلاف في العطف على الضمير المجرور

**نص المسألة:** قال أبو حيان عند قوله تعالى: ﴿... وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾[3].

"ونقول العطف على الضمير المجرور فيه مذاهب:

**أحدهما:** أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار فيها وهذا مذهب جمهور البصريين.

**الثاني:** أنه يجوز ذلك في الكلام وهو مذهب الكوفيين ويونس وأبي الحسن والأستاذ ابن علي الشلوبين.

**الثالث:** أنه يجوز ذلك في الكلام إنْ أُكد الضمير وإلا لم يجز في الكلام نحو: مررت بِكَ نفسِك وزيدٍ وهذا مذهب الجرمي"[4].

1 ينظر: ابن عقيل, شرح ابن عقيل ج1 ص194-195.

2 ينظر: خالد الأزهري شرح التصريح على التوضيح ج1 ص 157.

[3] سورة البقرة، الآية 217.

[4] أبو حيان الأندلسي. البحر المحيط ج 2. ص 387.

**تفصيل المسألة وبيانها:**

تكلم أبو حيان هنا على مسألة العطف على الضمير المجرور فقال إن النحاة اختلفوا فيها وحصرها في ثلاثة أقوال يمكننا أن نفصلها فيما يلي:

**القول الأول:** لا يجوز العطف على الضمير المجرور نحو:(مررت بك وزيد) دون إعادة حرف الجر الخافض[1].

"يعني إنه إذا عطف اسم على الضمير المخفوض لزم إعادة الخافض وشمل المخفوض بالحرف نحو مررت بك وبزيد والمخفوض بالاسم نحو جلست بينك وبين زيد فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا في الضرورة"[2]. وهذا القول هو مذهب الجمهور[3]، ومن الضرورة عندهم" قول **الشاعر:**

**نُعَلِّــقُ فِي مِثلِ السَّــوَارِي سُيُوفَنا ... وَمَا بَينَهَا والكَعْبِ غُــوط نَفانِفُ**

وزعم البصريون جميعهم أنه لحن"[4] ومما استدلوا به على عدم تسويغ العطف أمران:

"أحدهما: أنهم لا يعطفون المجرور إلا بإعادة الجار كقولك: (بزيد وبك) ولا تقول:(بزيد وك) وهذا قول أبي عثمان المازني والقول الآخر وهو قول أبي علي إن الضمير المجرور نحو الكاف في: (بك) وفي: (غلامك) والياء في: (بي) وفي: (غلامي) أشبه التنوين من حيث صيغ على حرف واحد كما أن التنوين كذلك..."[5] ومما احتج به كذلك البصريون على منع العطف دون إعادة

[1] ينظر: الزجاجي، الجمل. تح الشيخ ابن أبي شنب. مطبعة جول كربونل ،الجزائر ،1926 ص 31.

[2] المكودي أبو زيد عبد الرحمان بن صالح. شرح المكودي على الألفية في علم النحو والصرف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. (د ط)، ص 145.

[3] ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية. ج 3. ص 239.

[4] أبو عبد الله الحسن بن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها. تح د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي القاهرة، ط 1، 1992. ج1، ص 127-128.

[5] هبة الله بن علي محمد بن حمزة العلوي الحسن. أمالي ابن الشجري تح د محمود محمد الطناحي, مكتبة الخانجي القاهرة. ط 1. 1992 ج 2 ص 103-104.

الخافض أنه ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال وما كان كذلك فترك الأخذ به[1]. كما أننا إذا نظرنا إلى حجج البصريين نجدها تمثلت أيضا في توجيه الحجج التي استدل بها الكوفيون فقد قاموا بردها وتضعيفها أو توجيهها توجيها آخر[2].

**القول الثاني:** يجوز العطف على الضمير وهذا قول الكوفيين وقالوا: الدليل على أنه يجوز إنه قد جاء ذلك نثرا ونظما فمن الأول قال ابن مالك: "ومن مؤيدات الجواز أيضا قراءة حمزة: ﴿...وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلذِے تَسآءَلُونَ بِهِۦ وَالاَرْحَامِّ ﴾[3]، بخفض (الأرحام) وهي أيضا قراءة ابن عباس رضي الله عنه والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحي بن وثاب وأبى رزين)[4].

وقال ابن الأنباري في المسألة 68 من كتابه الإنصاف "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء عن ذلك في التنزيل وكلام العرب قال تعالى: ﴿...وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلذِے تَسآءَلُونَ بِهِۦ وَالاَرْحَامِّ ﴾[5]، وقال تعالى:﴿... وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ...﴾[6]فما: في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في: (فيهن).

وقال تعالى: ﴿ لَّكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُومِنُونَ يُومِنُونَ بِمَآ ٱنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ ٱنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ...﴾[7] فالمقيمين في موضع خفض بالعطف بالعطف على الكاف في: (إليك) والتقدير يؤمنون بما أنزل إليك والى المقيمين الصلاة ويجوز أيضا أن يكون معطوفا على الكاف في:(قبلك) والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة يعني من أمتك.

---

[1] ينظر: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق بيروت ط1 1987. ج3. ص 121-122

[2] ينظر: أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح د. جودة مبروك محمد مبروك مكتبة الخانجي القاهرة. ط1. 2002 ص 374

[3] سورة النساء، الآية 1.

[4] أبو عبد الله جمال الدين بن مالك. شرح الكافية الشافية. ج1 ص 563.

[5] سورة النساء، الآية 1.

[6] سورة النساء، الآية 127.

[7] سورة النساء، الآية 162..

وقال تعالى: ﴿... وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[1]فعطف المسجد الحرام على الهاء من (به)..[2]

لقد ساق ابن الأنباري أدلة كثيرة في الاحتجاج للكوفيين من النثر والشعر ومن أدلة الشعر التي احتج بها الكوفيون قول الشاعر:

**فاليومَ قَرَّبتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنا ... فاذهَبْ فما بِكَ والأيامِ مِن عَجَبِ**

"فالأيامِ" خفض بالعطف على الكاف في (بك) والتقدير بك وبالأيام[3].

**القول الثالث:** يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار بشرط تأكيد الضمير

قال المرادي: "وفي المسألة مذهب ثالث وهو إذا أكد الضمير جاز نحو: مررت بك أنت وزيد... قلت وهو حاصل كلام الفراء فانه أجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد"[4] وهذا القول هو الذي ختم به أبو حيان الحكم في المسألة بأنه يجوز العطف دون إعادة الجار إن أكد الضمير وإلا لم يجز،كما أنه اختار القول الثاني بأنه يجوز العطف مطلقا وجعله أرجح الأقوال لأن السماع يعضده والقياس يقويه، و هذا القول هو الأقرب للصواب .[5]

**3 – مسألة : الاختلاف في جواز الإتباع والنصب للمستثنى المنقطع**

**نص المسألة :** قال أبو حيان عند تفسير قوله تعالى : :﴿...وَلَٰكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً إِلاَّ أَن تَقُولُواْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً ...﴾[6]،" وذلك أن الاستثناء المنقطع على قسمين أحدهما ما ذكره ذكره الزمخشري وهو أن يتسلط العامل على ما بعد إلا كما مثلنا به في قولك: "ما رأيت أحدًا إلا

[1] سورة البقرة ، الآية 217.

[2] ينظر: ابن الأنباري أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 371–372.

[3] ينظر: المصدر نفسه. ص 372 وأبو عبد الله جمال الدين بن مالك. شرح الكافية الشافية. ج1 ص 562 وابن عقيل. شرح ابن عقيل شرح ابن عقيل ج3 ص 240. خالد الأزهري شرح التصريح على التوضيح ج 2. ص 152.

[4] ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك المرادي، ج 3. ص 1027.

[5] ينظر: أبو حيان. البحر المحيط. ج 2, ص 387.ـــــ289

[6] سورة البقرة ، الآية 235.

حمارًا"، وما في الدار أحد إلا حمارًا ، وهذا النوع فيه خلاف عن العرب فمذهب الحجازيين نصب هذا النوع من المستثنى ومذهب بنى تميم اتباعه لما قبله في الإعراب."[1]

**وتفصيل المسألة وبيانها:**

يعتبر المستثنى المنقطع نمطا من أنماط الاستثناء وهو نوع ثان للاستثناء التام وقد تعددت تعريفات النحاة له، منها : " هو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل إلا دالا على ما يستثنى.."[2].

ومن التعاريف الجامعة تعريف القرافي حيث عرفه بقوله: " فيكون حد المنقطع أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولا أو بغير نقيض ما حكمت به أولا.."[3]

أما أبو حيان فقد تكلم هنا على حكم المستثنى المنقطع الواقع بعد إلا كما في المثال الذي ذكره وهو: ما رأيت أحدا إلا حمارا فقال أن هذا النوع فيه خلاف عن العرب بين مذهب الحجازيين وبني تميم فالقول الأول هو قول الحجازيين.

وليس الحجازيون وحدهم بل جمهور العرب قال ابن عقيل : " وإن كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب ولا يجوز الإتباع.."[4].

ويمكن أن نعرض أقوال النحاة في المسألة على النحو التالي فنقول: إن الاستثناء المنقطع يكون على ضربين في حالة النفي.

**الحالة الأولى :** إذا تسلط العامل على المستثنى من جهة المعنى[5]، ومعنى ذلك أن يكون الوصف المثبت مخرجا من الوصف المتقدم نحو قولك: "قام القوم إلا حمارا"، لأن الحمار وإن لم يكن من

[1] أبو حيان ، البحر المحيط، ج2، ص524.

[2] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص352.

[3] القرافي شهاب الدين، الاستغناء في مسائل الاستثناء، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986م، ص296.

[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج2، ص215.

[5] ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص352.

جنس ما تقدم عليه لكن الوصف الذي أثبته له مخرج من الوصف الذي تقدم عليه، لأنك أثبت للحمار الرؤية واستثنيتها من الرؤية المتقدمة[1].

وفي هذا الحالة اختلف فيه النحاة، فجمهور العرب ومنهم الحجازيون يوجبون النصب على الاستثناء ولا يجيزون الإبدال فيه خشية أن يتوهم فيه أن المستثنى بعضٌ من المستثنى منه، لأنه في البدل يكون المبدل بعضا من المبدل منه وكذلك " لما انقطع معناه من الأول فلم يكن من جنسه انقطع أيضا من إعرابه"[2]،وكذلك "كرهوا أن يبدلوا الأخر من الأول فيصير كأنه من نوعه"[3].

وهذا القسم هو القسم الأول الذي ذكره أبو حيان وقال إن العرب اختلفت فيه وعليه قراءة السبعة: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾[4] بنصب اتباع .."[5].

أما بنو تميم فإنهم في هذه الحالة يجيزون النصب والإتباع فيجيزون الرفع في المثال وهو ما قام أحد إلا حمارًا"، على البدلية باعتبار أن المستثنى من جنس المستثنى منه مجازا أو اتساعا[6].

وقرؤوا الآية برفع "اتباعُ" على أنه بدل من العلم واستدلوا بقول **عامر بن الحرث:**

**وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إلا اليَعَافِيرُ وإلا العِيسُ**

فأبدل اليعافير والعيس من الأنيس، وهما ليسا من جنس الأنيس لأن اليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة والعيس جمع عيساء وهي الإبل[7] .

وقد ذكر سيبويه في توجيه رفع التميمين أنهم: أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحداً توكيداً لأن يعلم ليس فيها آدمي..."[8]

---

[1] ينظر: القرافي شهاب الدين،، الاستغناء في مسائل الاستثناء، ص361-362.

[2] المرجع نفسه، ص360.

[3] سيبويه عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج2، ص319.

[4] سورة النساء، الآية 157.

[5] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص353.

[6] ينظر: الاستغناء في مسائل الاستثناء، القرافي شهاب الدين،، ص360.

[7] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص.353

[8] سيبويه عثمان بن قنبر، الكتاب،ج2،ص319.

ويبقى التوجيه النحوي من عوامل الانتصار وترجيح الأقوال عند الاختلاف بين النحاة فالبيت الذي استدل به بنو تميم أجيب عنه " بأن المراد بالأنيس ما يؤانس فهو أعم من الإنسان فيكون متصلا لا منقطعا...".[1]

وعلى كل فإن بني تميم وإن كانوا يجيزون الإتباع في هذه الحالة إلا إنهم يرجحون النصب[2]، كما أنهم اختلفوا في تأويل (إلا) " فعند البصريين في تأويل لكن وعند الكوفيين بمعنى سوى وإنما ضارعت (إلا) (لكنْ)، لأنَّ (لكنْ) للاستدراك بعد النفي وتوجب للثاني ما تنفيه عن الأول، و(إلا) كذلك فتشابها، لأن كليهما يجمع بين النفي والإثبات"[3].

وقد رجح النحاة تقدير البصريين وهو : (لكنْ) على تقدير الكوفيين ومما استدلوا به :

1- أنه تأويل حرف بحرف،

2- أنه تفسر ما لا موضع له بما لا موضع له،

3- أنه تفسير ناصب بناصب وسوى تفسير ناصب بخافض،

4- أن فيه بيانا للمعنى وأن المنقطع بمنزلة الاستدراك في أنه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وليس بإخراج حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير بسوى.."[4]

**الحالة الثانية:** إذا لم يتسلط العامل على المستثنى ،ومعنى تسلط العامل أنه: "لا يمكن إخراج الوصف المتعلق به من الوصف المتقدم وذلك نحو قولك: ما قام القوم إلا زيدا فإنه أكل، ألا ترى الوصف الذي أثبته لزيد وهو الأكل ليس مخرجا من الوصف الأول الذي هو القيام"[5].

وفي هذه الحالة لا يجوز تفريغ ما قبل إلا للاسم الواقع بعدها، ومثل له أيضا ب: ما زاد هذا المال إلا ما نقص فـــ(ما) مصدرية في موضع نصب على الاستثناء[6] ، فإذا كان الاستثناء من هذا

---

[1] الفاكهي أحمد بن الجمال، مجيب الندى لشرح قطر الندى ، مكتبة الإرشاد، مديات التركية، دط، دت، ج2، ص154.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص152.

[3] القرافي شهاب الدين، الاستغناء في مسائل الاستثناء، ص363.

[4] ينظر: الفاكهي أحمد بن الجمال، مجيب الندى لشرح قطر الندى،ج2، ص152.

[5] القرافي، المرجع السابق، ص361-362.

[6] ينظر: ابن الحاجب، الأمالي النحوية،تح: هادي حسن حمودي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1985م، ج4، ص32.

النوع فإن حكمه النصب اتفاقا بين الحجازيين والتميميين[1]، وهذا القسم الثاني أعقبه أبو حيان بعد القسم الأول موضحا له بقوله: " والقسم الثاني من قسمي الاستثناء المنقطع هو أن لا يمكن تسلط العامل على ما بعد إلا وهذا حكمه النصب عند العرب قاطبة ،ومن ذلك: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ماضر، فما بعد (إلا) لا يمكن أن يتسلط عليه: (زاد ولا نقص) ، بل يقدر المعنى : ما زاد لكن النقص حصل، وما نفع لكن الضرر حصل، فاشترك هذا القسم مع الأول في تقدير (إلا) بـــــ (لكن )، لكن الأول يمكن تسليط ما قبله عليه وهذا لا يمكن[2].

من خلال ما سبق نستنتج أن الاستثناء المنقطع منه قسم وقع فيه الخلاف وهو ما يمكن تسليط العامل فيه على ما بعد إلا، والثاني هو ما لا يمكن تسليط فيه العامل على ما بعد إلا وقد وضح أبو حيان هذا النوع وحمل الثاني على قوله تعالى: ﴿ ... إِلاَّ أَن تَقُولُواْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً...﴾[3].

## 4- مسألة العطف على ضمير الرفع المستتر

**نص المسألة:** قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَـآءَادَمُ اسْكُنَ آنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[4]، "وأنت: توكيدٌ للضمير المستكن في (أسكن) وهذا أحد المواضع التي يسكن فيها الضمير وجوبا ، و(زوجُك) معطوف على ذلك الضمير المستكن وحسن العطف عليه تأكيده ب :(أنت) ولا يجوز عند البصريين العطف عليه دون تأكيد أو فصل يقوم مقام التأكيد أو فصل بـــ(لا) بين حرف العطف والمعطوف، وما سوى ذلك فضرورة أو شاذ."[5]

---

[1] ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص352.

[2] الفاكهي أبو محمد عبد الله بن أحمد بن علي، كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2006م، ج2، ص428.

[3] سورة البقرة ، الآية 235.

[4] سورة البقرة، الآية 35.

[5] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط،ج1 ص252.

**تفصيل المسألة وبيانها:**

تكلم أبو حيان على حكم العطف على الضمير المرفوع المستتر وقال أنه يحسن العطف عليه إذا أكد بالضمير (أنت) وإذا لم يؤكد لا يجوز عند البصريين وبيان المسألة نوضحه فيما يلي :

أولا : تكلم النحاة على حكم العطف على الضمير المرفوع المتصل قبل أن يتطرقوا للمستتر قال ابن مالك في الألفية :

**وإنْ على ضميرِ رَفْــعٍ مُتَّصِــلْ ... عَطَفْتَ فافْصِلْ بالضميرِ الْمُنْفَصِلْ**

**أو فاصلٍ ما وبلا فَصْــلٍ يَــرِدْ ... في النظْمِ فاشيًا وضَعْفَهُ اعْتَقِــدْ** [1]،

قال ابن عقيل إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء ويقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[2]، فقوله: ( وآباؤكم) معطوف على الضمير في كنتم وقد فصل بـــ ( أنتم)[3].

وهذا القول هو قول البصريين الذين يرون بوجوب الفصل " ..واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلوا إما أن يكون مقدرا في الفعل أو ملفوظا به، فإن كان مقدرا فيه نحو: قام وزيد، فكأنه قد عطف اسما على فعل وإن كان ملفوظا نحو: قمت وزيد فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل فلو جوزنا العطف عليه لكان بمنزلة عطف الاسم على الفعل وذلك لا يجوز".[4]

أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو ( قمت وزيد) فعطف ( زيد) على ضمير الرفع بدون فصل بالضمير المنفصل ( أنا)[5]،

---

[1] محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، ألفية ابن مالك، دار القلم، بيروت، لبنان، د ط، دت، ص 43.

[2] سورة الأنبياء ، الآية 54.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص 237.

[4] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 381.

[5] ينظر، المصدر السابق، ص 380.

هذا بالنسبة للضمير المتصل وأما الضمير المستتر فكذلك حكمه وهو ما تكلم عنه أبو حيان ومثاله : ( اضرب أنت وزيد) ومنه قوله تعالى: ﴿... ٱسْكُنَ اَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ... ﴾[1]، فزوجك معطوف على الضمير المستتر في( اسكن) وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل وهو: ( أنت) فقد فصل بين الضمير المستتر في: ( اسكن)و(زوجك) المعطوف على الضمير المستتر بقوله:( أنت) وهو ضمير فصل."[2]، كما أنه لا يختص الفصل بالضمير المنفصل فكذلك يجور الفصل بالمفعول به مثل ( أكرمتك وزيد) والفصل بلا النافية"[3].

وبحكم أن ابن مالك بصرى قال: "إن إيراد العطف على الضمير بلا فصل ضعيف وإنه يكثر في النظم" مشيرا إلى ذلك بقوله: "**... وبلا فصل يرد .... في النظم فاشيا وضعفه اعتقد**".[4]

ومن أمثلة النظم قول الشاعر:

**قُــلتُ إِذا أَقــبَلَت وَزُهرٌ تَهادى ... كَــنِــعــاجِ الفَــلا تَعَسَّفنَ رَملا**

فعطف (زهر) على الضمير المستتر في ( اقبلت) وهو ضعيف وكثير في الشعر،[5] وقد احتج الكوفيون بهذه الأشعار ومثله قول الآخر:

**ورجا الأخيطل من سفاهــة رأيه ... ما لم يكـــن وأب له لينـــالا**

كما احتجوا بقوله تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾[6]، حيث عطف (وهو) على الضمير المستتر في قوله: ( فاستوى) ، وقد أجاب البصريون عن هذا وقالوا إن الواو هنا للحال لا للعطف[7].

نستنتج أن العطف علي الضمير المرفوع دون تأكيد ضرورة وضعيف كما قال ابن مالك ،

---

[1] سورة البقرة، الآية 35.

[2] ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج3، ص 238.

[3] ينظر المصدر السابق، ص 237.

[4] .ابن مالك، الألفية،ص43

[5] ينظر :المرادي، توضيح المقاصد والمسالك ،ج 3 ص 1024

[6] سورة النجم ، الآية 6 – 7 .

[7] ينظر ابن الأنباري، الأنصاف في مسائل الخلاف، ص 381

وبما أن أبا حيان كان بصريا نجده يقول : " وما سوى ذلك ضرورة شاذ".[1]

**5- مسألة : مجي الحال من المضاف إليه**

**نص المسألة** :قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُوداً أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[2]." أما الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة فنحن لا نجيزه سواء كان جزءا مما أضيف إليه أو كالجزء"[3].

**تفصيل المسألة وبيانها:**

تكلم أبو حيان على حكم مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه، فقال إنه لا يجيز مجيء الحال منه سواء كان المضاف إليه جزءا من المضاف أو مثل الجزء ،ولتفصيل هذه المسألة لابد أن نتطرق لكلام النحاة حولها، فقد ذكروا أن المضاف إليه لا يجي منه الحال إلا بشروط:

**الأول :** أن يكون مما يصح عمله في الحال مثل اسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل، مثل قولك : هذا ضارب هند مجردّة"، وأعجبني قيام زيد مسرعا، كما أنهم جعلوا منه المصدر في قوله تعالى: ﴿... إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً... ﴾[4]، فهذا يجوز مجي الحال منه بلا خلاف.[5]

**الثاني:** أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه ،أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ

[1] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص 252.

[2] سورة البقرة، الآية 135.

[3] المصدر نفسه، ج1، ص646.

[4] سورة يونس، الآية 4.

[5] ينظر: ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص 267.وابن مالك شرح الكافية.ج1ص336

إِخْوَٰناً عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾[1]، فـــ(إخوانا) حال من الضمير المضاف إليه( صدور) والصدور جزء من المضاف إليه ،ومثال ما هو مثل جزء المضاف في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ إِتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفاًۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[2] فـــ (حنيفا) حال من إبراهيم، والملة كالجزء من المضاف إليه ،إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ، فلوقيل في غير القرآن : " ان اتبع ابراهيم حنيفا" لصح.[3]

وهذا الشرط الثاني هو الذي خالف فيه أبو حيان وقال: "لا نجيزه سواء كان جزءا مما أضيف أو كالجزء"[4]، وقال في ما نقل عنه خالد الأزهري:" والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه، سواء كان المضاف إليه جزأه أو كجزئه، لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل..".[5]

وقد أجاب أبو حيان عن ما استشهد به النحاة في الآيتين فقال " وأما (ميتا) فيحتمل أن يكون حالا من ( لحم)، (إخوانا) يحتمل أن يكون منصوبا على المدح ،و(حنيفا) يحتمل أن يكون حالا من الملة، وذكَّر لأن الملة والدين بمعنى، أو من الضمير في اتبع."[6]

وقال في البحر المحيط:" وذكَّر (حنيفا) و لم يؤنث لتأنيث ملة، لأنه حمل على المعنى لأن الملة هي الدين ،فكأنه قيل نتبع دين إبراهيم حنيفا ، وعلى هذا خرّجه هبة الله بن الشجري في المجلس الثالث من أماليه وقال قيل إن ( حنيفا ) حال من إبراهيم وأوجه من ذلك عندي أن يجعله حالا من الملة وإن خالفها بالتذكير لأن الملة في معنى الدين".[7]

---

[1] سورة الحجر ، الآية 74

[2] سورة النحل ، الآية 123.

[3] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل .ج2 ص269

[4] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ج1ص646

[5] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،ج1 ص 380.

[6] المرجع نفسه ،ج 1،ص381

[7] أبو حيان، البحر المحيط،ج1،ص647

## المبحث الثاني :مسائل نحوية في باب الأفعال

### 1- مسألة : الخلاف في "كان" الزائدة هل لها فاعل أم لا؟:

**نص المسالة:** قال أبو حيان أثناء تطرقه لتفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يُكَذِّبُونَ﴾[1]،" وقد تزاد ( أي كان ) ولا فاعل لها خلافا لأبي سعيد"[2].

**تفصيل المسألة وبيانها:**

تكلم أبو حيان على زيادة كان في كلام العرب بدون اسم ولا خبر ولا فاعل لها وقال إنها تكون زائدة في الكلام وهذا أحد أقسامها الثلاثة[3]التي سنوضحها فيما يلي :

– **القسم الأول:** وهي الأكثر وهي التي تدخل على المبتدأ والخبر ويسمى المبتدأ اسمها وترفعه والخبر خبرها وتنصبه ،مثل قولك في : " زيد قائم" فتقول : " كان زيد قائما".

– **الثانية :** هي التي تكتفي برفع الفاعل وتكون فعل ماض تام وما بعدها فاعل مثل قوله تعالى : ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ...﴾[4] ، فـــ(ذوا) فاعل لـــ(كان).

– **الثالثة :** وهي التي أرادها أبو حيان وهي التي تكون زائدة وليس لها فاعل ولا اسم ولا خبر وهذا القسم قال أبو حيان خالف فيه أبو سعيد السيرافي فقد " ..ذكر السيرافي أن فاعلها مصدرها أي كان الكون، فهو لا يرى أنّ (كان) تكون قسما زائدا وإنما هي تامة فاعلها مصدرها المحذوف المقدر بالكون"[5].

---

[1] سورة البقرة ، الآية 10.

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص87.

[3] ينظر: ابن عقيل ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص288.

[4] سورة البقرة ، الآية 278.

[5] العليمي يس بن زين الدين، حاشية شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، دت، ج1، ص191.

وهذا ما نفاه أبو حيان وأكد على ذلك بقوله :" خلافا لأبي سعيد"[1]، وإذا رجعنا إلى كتب النحو نجد أن النحاة قد ذكروا أن كان تزاد في حشوا الكلام، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ وخبره، نحو: زيد كان قائم والفعل ومرفوعه نحو: لم يوجد كان مثلك، والصلة والموصول نحو: جاء الذي كان أكرمته، والصفة والموصوف نحو: مررت برجلٍ كان قائمٍ[2].

كما أنها تزاد بلفظ الماضي قال ابن مالك : " والمشهور زيادتها بلفظ الماضي بين جزأي من جملة كقول بعض العرب، : ولدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِ الكَمَلَةَ من بني عبسٍ لم يُوجدْ كان مثلُهم"[3].

وكل هذه الأمثلة غير قياسية وإنما تنقاس زيادتها بين ما وفعل التعجب مثل: ما كان أصح علم من تقدما[4].

أما باقي الأمثلة السابقة فهي سماعية أو شاذة ، مثل زيادتها بين حرف الجر ومجروره ،كما شذت زيادة كان بغير لفظ الماضي[5]، كما أن النحاة قيدوا زيادتها في حشو الكلام لإخراج زيادتها زيادتها في غيره، "خلافا للفراء في إجازته زيادتها آخر"[6].

وفي الأخير نرى أن ما قرره أبو حيان هو الذي ذهب إليه النحاة وأكده ابن مالك في الألفية و لم يخالف إلا أبو سيعد السيرافي لذلك لم يعتد به أبو حيان.

## 2- مسألة نصب جواب الرجاء المقرون بالفاء

**نص المسألة :** قال أبو حيان عند قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلذِى خَلَقَكُمْ وَالذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلأَرْضَ فِرَٰشاً

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص87.

[2] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص288.

[3] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،دت، ج1، ص177.

[4] ينظر: بن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ج1، ص289.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص292.

[6] المرادي ابن أم قاسم، توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك،ص501.

وَالسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقاً لَّكُمْ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلهِ أَندَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1] ، ما نصه : " فعلى هذا لا تكون (لا) ناهية بل نافية، و(تجعلوا) منصوب على جواب الترجي، وهو لا يجوز على مذهب البصريين وإنما ذهب إلى جواز ذلك الكوفيون أجروا لعل مجري هل.."[2]

**تفصيل المسألة وبيانها:**

تكلم أبو حيان على مسألة وقع فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين ،وهي معاملة الرجاء معاملة التمني في نصب جوابه المقرون بالفاء، فقال إن البصريين لا يرونه وإنما يراه الكوفيون، ونبدأ برأي الكوفيين ثم نعقبه برأي البصريين، فيما يلي:

**أ- رأى الكوفيين :** يرى الكوفيون أن الرجاء يعامل معاملة التمني فينصب جوابه، فقد أجازوا قاطبة نصب جوابه وجعلوا مما ورد منه قوله تعالى :﴿...لَّعَلِّيَ أَبْلُغُ ٱلاَسْبَبَ ۝٣٦ أَسْبَبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ... ﴾[3] في قراءة من نصب (اطّلِعَ) وهو حفص وعاصم وتابعهم ابن مالك فقال في الخلاصة:

**" والفعلُ بعدَ الفاءِ في الرَّجَا نُصِبْ كنَصْبِ مـــــــا إلى التَّمَنِّى يَنْتَسِبْ "**[4]

وقال ابن مالك في شرح الكافية : " وألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جوابا منصوبا وبقوله أقول، لثبوت ذلك سماعا ومنه قراءة حفص عن عاصم ومنه قول الراجز أنشده الفراء :

**عل صروف الدهـــــر أو دولاتها ... يدلين اللمـــــة عن لماتهـــــا**

**فتستريح النفـــس من زفراتهـــــا ... .....**

[1] سورة البقرة، الآية 21-22.

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج1،ص162.

[3] سورة غافر، الآية 36-37.

[4] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج4،ص20

وكذلك قوله تعالى:﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾[1].."[2]، فتحصل لنا أن الكوفيين لهم حجة في ما ذهبوا إليه، وممّا يؤيد صحّة مذهبهم جزم جواب الترجي إذا أُسقطت الفاء[3]، وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين[4] .

ب- **رأي البصريين :** يرى البصريون أنّ الترجي ليس له جواب منصوب وتأوّلوا قراءة النصب بأن لعل أُشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني[5] .

فلذلك لم يقل البصريون بما احتج به الكوفيون من الحجج ، قال المرادي: "وتأولوا ذلك بما فيه بعد"[6]، والّذي يظهر من خلال ما سقناه أن البصريين أتوا بتأويلات بعيدة، ولذلك لم يتابعهم ابن مالك رغم أنّه بصري المذهب وتبع الفرّاء والكوفيين ، أمّا أبو حيّان فقد اكتفى بذكر الخلاف و لم يرجح أحد القولين، و لم يذكر أن الكوفيين ألحقوا (لعل) بالتمني بل قال: إنهم أجروا لعل معنى هل، لكن الملاحظ أن أبا حيان جمع بين مسألتين، لأن إجراء لعل معنى ليت مسألة، وإجراء ( لعل) معنى ( هل) مسألة ثانية، قال ابن مالك بعد أن ساق الأدلة السماعية الثابتة لورود الترجى بمعنى التمني في نصب جوابه،: " وأجاز الكوفيون الاستفهام بـــ (لعل) وإيلاء ما اتصل بها جوابا منصوبا نحو:" لعلك تشتمنا فأقوم أليك"[7] ، فتحصل لنا أن ( لعل ) قد تكون بمعنى التمني ، وقد تكون بمعنى الاستفهام، وفي كلتا الحالتين يجوز النصب بعد جوابها ويبقى الإشكال في وجه منع البصريين لذلك قال الدنوشري: "لم أفهم إلى الآن وجه منه البصريين النصب بعد الترجي وما الفرق بينه وبين التمني ثم رأيت الشيخ زكريا في حاشية بدر الدين بن مالك قال: قوله :" ولتقدم

[1] سورة عبس، الآية 03-04.
[2] إبن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمد ، شرح الكافية الشافية، ج2، ص130.
[3] ينظر: المرادي، توضيح المسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج4،ص1260.
[4] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ض243.
[5] المرادي، المرجع السابق، ص1260.
[6] المرجع نفسه، ص1260.
[7] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص 131.

ترج" يقتضي أن الترجي ليس بطلب وليس كذلك بل هو كالتمني ،نعم كل منهما طلب باللازم لا بالوضع، وعليه يقال فلم ألحق بالطلب الوضعي التمني دون الترجي وعلى مذهب الفراء الآتي وهو اختيار الناظم لا إشكال اهـــ وهو صريح فيما توقفت فيه"[1].كما أنكر البصريون مجئ لعل بمعني الاستفهام قال الشاطبي :"..والاستفهام بلعل غير معروف عند البصريين ..والصحيح أنها محمولة علي التمني في نصب الجواب لأن التمني والترجي متقاربان في المعني فكأنهم أشربوا (لعل) معنى ليت فنصبوا.."[2]، ومن خلال ما سبق طرحه من الأقوال نخلص الي أن نصب جواب الترجي المقرون بالفاء وقع في كلام العرب وأبوحيان لم يرجح أو يضعف أحد القولين مع أن البصريين لا يرونه وذلك لأنه وارد في القرءآن وكلام العرب وهو الأقرب إلي الصواب كما ذهب إليه ابن مالك في ألفيته .

**3-مسألة الخلاف في جزم جواب الأمر:**

**نص المسألة:** تكلم أبو حيان عن الخلاف في السبب العامل للجزم الجواب بعد الأمر عند قوله تعالى: ﴿ ... وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ... ﴾[3] فقال:" اختلف النحويون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر ضمنت معنى الشرط ، فإذا قلت: إضربْ زيدا يغضبْ، ضُمِّن (اضرب) معنى (إن تضرب) وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف ، وذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر نابت مناب الشرط"[4].

**تفصيل المسألة وبيانها:**

بين أبو حيان مسألة اختلف فيها النحويون ،وهي مسألة المضارع المجزوم بعد الطلب وسبب جزمه ،فذكر قولين للنحاة في ذلك وسنفصل هذين القولين ونذكر قولا ثالثا في المسألة

[1] يس، حاشية يس على التصريح على التوضيح، ج2، ص242.

[2] الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الكافية ، تح:د عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ،ط1، 2007

[3] سورة البقرة، الآية 40.

[4] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص284.

،وقبل ذلك نود أن نذكر أن الأمر لغة هو:" نقيض النهي أمَره به ... وأمَره إيّاه ، يأمره أمْرًا وإِمَارًا فأتمَر، أي قبل أمره"[1] فالأمر يدل على الطلب والامتثال للمأمور ، أما جواب الأمر فهو الجزاء بعد فعل الأمر، نحو: زرني أزرك[2]، وقد استعمل هذا المصطلح سيبويه في الكتاب وقال:" هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍ أو عرض فأما ما انجزم بالأمر فقولك: آتني آتك."[3] وأما حكم جواب الأمر فهو الجزم ، وهو ليس محل البحث في المسألة وإنما محل البحث يتمحور حول سبب الجزم وهو الذي وقع فيه الخلاف قال ابن هشام:" والجمهور على أن الجزم في الآية مثله من قولك :(ائتني أكرمك) وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال"[4]، ومن هذا النص سنعرض أقوال النحاة مرتبة في ما يلي:

**القول الأول:** قال ابن هشام: "أحدها للخليل وسيبويه أنه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى "إنْ" الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك"[5] وبيان هذا القول أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم مثل أسماء الشرط إذ جزمت لأنها تضمنت معنى حرف الشرط، وهذا القول هو الذي ذكره أبو حيان أولا حيث قال :" فذهب بعضهم إلى أن جملة الأمر ضمنت معنى الشرط فإذا قلت: اضرب زيدا يغضب، ضمن معنى :(إن تضرب)، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف"[6] ، وقد مشى على هذا القول ابن مالك ودافع عنه ،وعاب على من يرون خلاف ذلك فقال:" وأكثر المتأخرين ينسبون جزم جواب الطلب لـــ( إن) مقدرة والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ:( إن) بل تضمن لفظ الطلب لمعناها مغن عن تقدير لفظها كما هو مغن في أسماء الشرط نحو: من يأتيني أكرمه، ومن الذين قالوا بهذا القول من النحاة الأوائل إبن عصفور في الشرح الكبير لجمل الزجاجي ونص كلامه:" واعلم أن جملة الأمر والنهي والاستفهام، والفعل

[1] ينظر: بن منظور، السان العرب، باب الهمز ،ج1، ص125.
[2] ينظر: شرح الألفية، ابن عقيل، ج4، ص18.
[3] سيبويه ، الكتاب، ج3، ص93.
[4] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1، ص252.
[5] المصدر نفسه، ص 252.
[6] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1، ص284

الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر وأسماء أفعال الأمر وحسبك إذا ضمن كل واحد منها معنى الشرط احتاج إلى جواب مجزوم كالشرط"[1]، فيتضح من خلال هذه النصوص السابقة أن أصحاب هذا القول يقولون أن جملة الأمر تضمنت معنى حرف الشرط لذلك جزم جوابها.

**القول الثاني:** قال ابن هشام:" والثاني للسيرافي والفارسي، أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما أن النصب بضربا في قولك: "ضربا زيدا" لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه..."[2]وبيان هذا القول أن الجازم لجواب الأمر هو الطلب الذي ناب مناب الشرط بنفسه و لم يضمن معناه كما في القول الأول، ومثاله قول النحاة :" ضربا زيد" فضربا لم يضمن معنى الشرط وإنما ناب عن قول: "اضرب" إلا إن أبا حيان لم ينسب هذا القول بالقطع إلى السيرافي والفارسي كما فعل ابن هشام بل نسبهما للقول الثالث الذي سنبينه .

وإذا رجعنا إلى السيرافي والفارسي من خلال كلامهما نجد كلامهما محتملا فقط لما ذكره ابن هشام، ومحتملا لغيره، ونص كلام السيرافي :" جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله ... ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى والذي يكشفه الشرط فوجب تقديره بعد هذه الأشياء.."[3] فقول السيرافي يفهم منه أن الشرط المضمر في الطلب هو الجازم أما تضمينا أو نيابة كما أن كلامه قد يقطع بأن الجازم هو الشرط المقدر.

أما الفارسي فنص كلامه: "وقد يحذف الشرط في مواضع فلا يؤتى به لدلالة ما ذكر عليه، وتلك مواضع الأمر والنهي"[4] ، فكلام الفارسي مثل كلام السير في محتمل للوجهين، ولهذا اختتم أبو حيان القولين باختيار الفارسي والسيرافي لغير القولين المتقدمين فقال: "وفي الحقيقة العمل إنما هو للشرط المقدر وهو اختيار الفارسي والسيرافي وهو الذي نص عليه سيبويه عن الخليل"[5]، فمن

[1] ابن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، تح: صاحب أبو جحناح، دط، دت، ج1، ص133.

[2] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح محمد محي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ، بيروت، دط، 1991.ج1، ص252

[3] سيبويه، الكتاب، ج3، ص94.

[4] الفارسي أبو علي، الإيضاح العضدي، تح: حسن فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط2، 1988م، ص333.

[5] أبو حيان البحر المحيط، ج1،ص284.

هذا يتضح أن نسبة القول الأول لسيبويه والثاني للسيرافي والفارسي غير قطعي وإنما يحتمل كلامهم الأقوال الثلاثة.

**القول الثالث:** قال ابن هشام:" والثالث للجمهور أنه بشرط مقدر بعد الطلب"[1]، وبيان هذا القول أن الجازم لجواب الأمر هو الشرط المقدر ومعنى التقدير أن جملة الأمر لم تتضمن معنى الشرط، و لم تَنُبْهُ فإذا قلت: "إئتني أكرمك "فإن تقدير الكلام" إن تأتني أكرمك" ،وهذا القول هو الذي عليه الجمهور كما قال ابن هشام، وكذلك نسبه ابن مالك لأكثر العلماء ورجحه حيث قال:" واعلم أن الجواب المذكور لا خلاف في أنه جزاء شرط من جهة المعنى، ولكن اختلف في الذي عمل فيه الجزم ما هو فقال أكثرهم :الجواب مجزوم بشرط مقدر دل عليه ما قبل، وقال قوم : هو مجزوم بنفس ما قبله لتضمنه معنى الشرط وهو ضعيف"[2].

وهذا القول الثالث الأخير هو الذي رجحه ابن هشام حيث قال مرجحا له على القولين السابقين:" وهذا أرجح من الأول لأن الحذف والتضمين و إن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل وكذلك الحذف... ومن الثاني لأن نائب الشيء يئودي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط"[3].

نستنتج من خلال عرض الأقوال السابقة أن القول الثالث هو الراجح وهو تقدير شرط لجزم جواب الأمر، وقد رجحه النحاة مثل ابن مالك وابن هشام ومنهم أبو حيان وإن كان لم يصرح بذلك في البحر المحيط، وإنما اكتفى بالإشارة إليه وبالإحالة إلى الترجيح في كتب النحو حيث يقول بعد عرض القولين السابقين:" وفي الحقيقة العمل إنما هو للشرط المقدر والترجيح بين القولين يذكر في علم النحو"[4]

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2، ص252.
[2] ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص40.
[3] ينظر: مغني اللبيب،ج2، ص252.
[4] أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص284.

## المبحث الثالث: مسائل نحوية في باب الحروف

### 1 مسألة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض :

**نص المسألة :** قال أبو حيان في معرض تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَواْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [1]"وقيل إلى بمعنى الباء ؛لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض وهذا ضعيف، إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها سيبويه والخليل وتقرير هذا في النحو"[2].

**تفصيل المسألة وبيانها :**

تكلم أبو حيان هنا عن مسألة مختلف فيها بين النحاة، وهي مسألة نيابة حروف الجر بعضها من البعض، وأبدى رأيه فيها متبعا في ذلك الخليل وسيبويه بعد أن حكم بضعف القول بجواز النيابة على الإطلاق، و لم يفصل المسألة وإنما اكتفى بالإحالة على كتب النحو.

وقبل مناقشة هذه المسألة وعرض أقوال النحاة حولها لابد أن نذكر أنهم تكلموا عن هذا المفهوم بمصطلحات، منها مصطلح التعاقب والتقارض والنيابة ، قال ابن السراج:" فهذه حقيقة تعاقب حروف الخفض"[3]، وسماها ابن هشام بالتقارض فقال: " ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه "[4]أي في معنى التقارض، ولبيان الأقوال نذكر ما يلي:

**أ- النحاة القائلون بجواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض :**

إذا ما رجعنا إلى كتب النحاة نجد أن من العلماء الذين أجازوا نيابة حروف الجر بعضها من البعض المبرد في مقتضبه قال في باب القسم بعد أن تكلم على أن الواو في معنى الباء ما نصه : " كما تدخل الإضافة بعضها على بعض فمن ذلك قوله تعالى: ﴿... يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ...﴾[5]

---

[1] سورة البقرة ، الآية 14.

[2] أبو حيان ، البحر المحيط، ص 113.

[3] أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، ج1، ص 414

[4] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج2،ص807.

[5] سورة الرعد، الآية 11.

أي بأمر الله."[1] وساق الأمثلة المعروفة عند النحاة والتي منها قوله تعالى: ﴿ ... وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ... ﴾[2]، وعلى هذا المذهب ذهب ابن السراج فقال في باب تصرف (لا) عند ذكر الجر والأسماء المجرورة:" واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء تقول فلان بمكة وفي مكة .."[3]، إلا إن الملاحظ أن إبن السراج اشترط للنيابة أن تتقارب الحروف في المعاني والألم يجز فقال: " وإنما جازا معا لأنك إذا قلت فلان بموضع كذا وكذا فقد خبرت بفي عن احتوائه إياه وإحاطته به فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أن رجلا لو قال: مررت في زيد أو كتبت إلى القلم لم يكن هذا يلتبس به ..."[4]

وهذا القول بجواز النيابة هو قول الكوفيين ومن وافقهم قال المرادي : " وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها ومن حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين ومن وافقهم في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض..."[5]

**ب – النحاة القائلون بعدم جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض:**

أما العلماء القائلون بعدم النيابة فهم البصريون قال المرادي: " ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضعه الأول .."[6] ،فالبصريون الذين تبعهم أبو حيان لا يرون ذلك أو يرونه شاذا وهذا ما عبر عنه أبو حيان بقوله: " ضعيف" ، أو يؤولونه إنْ قَبِله اللفظ قال المرادي: " إما بتأويل يقبله اللفظ أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف وما لا يمكن فيه ذلك فهو من وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ"[7]، وفي هذا أيضا يقول خالد الأزهري ما نصه: " والصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما لا تنوب

[1] المبرد ابو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ،ج3،ص318.
[2] سورة طه، الآية 71.
[3] أبوبكر محمد سهل بن السراج ، الأصول في النحو ، ج1، ص 414.
[4] المصدر السابق، ص 414
[5] الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ص46.
[6] المصدر نفسه، ص 46.
[7] نفسه، ص 46.

أحرف الجزم وأحرف النصب ، وما أوهم ذلك فهو عندهم ،أما مؤولا تأويلا يقبله اللفظ وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على شذوذ.[1]

وخلاصة القول الأقرب للصواب هو ما ذهب إليه إبن السراج حيث توسط بين القولين بقوله : إذا تقاربت المعاني يجوز التناوب وإلا فلا، وأما القول بإطلاق التناوب ففيه نظر ولهذا ضعفه أبو حيان. وهذا ما نستنتجه.

## 2- مسألة : الخلاف في أصل " لن"

**نص المسألة :** قال أبو حيان أثناء تفسيره لقوله تعالى :﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾[2]." لن حرف نفي ثنائي الوضع بسيط لا مركب من ( لا إن) خلافا للخليل في أحد قوليه، ولا نونها بدل من ألف فيكون أصلها (لا) خلافا للفراء ولا يقتضي النفي على التأبيد خلافا للخليل في أحد قوليه"[3].

**تفصيل المسألة وبيانها:**

بين أبو حيان أصل (لن) التي تكون حرف نفي ونصب واستقبال، فقال إن أصلها ثنائي الوضع بسيط؛ أي أنها موضوعة على حرفين خلافا للخليل الذي قال إن أصلها مركبة من ( لا أن)، قال ابن هشام: "ولا أصل (لن) (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للالتقاء الساكنين خلافا للخليل والكسائي بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيدًا لن أضرب.."[4]

فقد أكد ابن هشام أن أصل لن ثنائي الوضع كما ذهب أبو حيان لا كما قال الخليل بأن أصلها مركب من حرفين وقع فيه التغيير المذكور.

---

[1] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ، ج2، ص 04.

[2] سورة البقرة ، الآية 23.

[3] أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج1،ص165-166.

[4] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ج1،ص312-313.

كما ذهب أبو حيان أن (لن) لم يقع فيها أي تغيير، فنونها ليست بدل من ألف فيكون أصلها (لا) والذي قال هذا هو الفراء ، وهذا أيضا ما بينه ابن هشام حيث قال: " .. وليس أصله وأصل لم (لا) فأبدلت الألف نونا في: (لن) وميما في: (لم) خلافا للفراء، لأن المعروف إنّما هو إبدال النون ألفا لا العكس نحو: ﴿ ... لَنَسْفَعا... ﴾[1]، ﴿ ... وَلَيَكُونا ... ﴾[2]"[3] هذا من ناحية التركيب، أما من ناحية المعنى فقد بين أبو حيان أن معناها لا يفيد النفي على التأبيد ، كما ذهب إلى ذلك الزمخشري بأنه دائم لا ينقطع وهذا القول لا يصح فقد قيل: "ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في ﴿ ... فَلَنْ اكَلِّمَ أَلْيَوْمَ إِنسِيّاَ ﴾[4] ولكان ذكر الأبد في ﴿... وَلَنْ يَّتَمَنَّوْهُ أَبَداًُ...﴾[5] تكرارا والأصل عدمه."[6]

### 3- مسألة زيادة الباء في خبر (ما) التميمية

**نص المسألة:** تكلم أبو حيان على حكم زيادة الباء في خبر( ما) التميمية أثناء تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضاًۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ آَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يُكَذِّبُونَ﴾[7]، فقال ما نصه :" ..وَلَا تَختص زِيَادَةُ الْبَاءِ بِاللغَة الحجازية، بَل تزادُ فِي لُغَة تَمِيم خلافا لمن منع ذَلِك.."[8].

---

[1] سورة يوسف، الآية 31.

[2] سورة يوسف، الآية 32.

[3] ابن هشام الأنصاري، مصدر سابق، ج1،ص313.

[4] سورة مريم، الآية 25.

[5] سورة البقرة، الآية 95.

[6] المصدر نفسه، ص313.

[7] سورة البقرة، الآية 9.

[8] أبو حيان، البحر المحيط، ج1، ص90.

**تفصيل المسألة وبيانها:**

تكلم أبو حيان هنا عن مسألة مختلف فيها بين النحاة مرجحا فيها قولا من القولين وهي حكم زيادة الباء في خبر" ما" التميمية ولتفصيل المسألة وبيانها نذكر ما يلي:

**القول الأول: منع زيادة الباء في خبر "ما" التميمية.**

وهذا القول هو ما أشار له أبو حيان بقوله:" خلافا لمن منع ذلك" يقصد به أبا علي الفارسي ومن تبعه قال ابن مالك في شرح التسهيل:" وزعم أبو علي أن دخول الباء على الخبر بعد (ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز وتبعه في ذلك الزمخشري"[1]، فقد ذهب أبو علي إلى أن دخول الباء على خبر (ما) يجوز فقط على مذهب الحجازيين ولا يصح ذلك في مذهب بني تميم ولغتهم، فقال:" ومن المواضع التي استعملت (ما) فيها حرفا للنفي وذلك إذا أدخل على اسم مبتدأ، مثل: ما زيد منطلق، و ﴿... مَا هَـٰذَا بَشَراً ...﴾[2]، فللعرب فيها مذهبان:

فأهل الحجاز ينصبون الخبر تشبيها بـــ:(ليس) وبنو تميم يرفعون فيتركون الاسم مرتفعا بالابتداء كما كان قبل، فمن نصب الخبر تشبيها بـــ:(ليس) أدخل الباء عليه لتحقيق النفي، فقال: ما زيد بذاهب، ومن رفع الخبر لم يجز دخول الباء فيه؛ لأنه مرتفع بأنه خبر المبتدأ، كما أن : (منطلق)في: ( إن زيدا منطلق) يرتفع بذلك، فلما لم يطرد دخول الباء في خبر المبتدأ ،كذلك لم يطرد دخوله في خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) في لغة بني تميم"[3]، فمن خلال هذا الكلام لأبي علي الفارسي يتضح أنه لا يجيز دخول الباء في خبر (ما) التميمية وقد شبهها بالمبتدأ في اطراد ذلك، وأما الزمخشري فقد تبعه في ذلك كما قال ابن مالك، ونص كلام الزمخشري:" ودخول الباء في الخبر نحو قولك: (ما زيد بمنطلق) يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول زيد منطلق"[4]. فقد شبه الزمخشري خبر

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص383.

[2] سورة يوسف، الآية 31.

[3] الفارسي أبوعلي، المسائل المشكلة، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ص102-103

[4] الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م، 2004م، ص28.

"ما" التميمية، بالمبتدأ وخبره ولكن أصحاب القول الثاني ردوا على ذلك ، وسنورد أقوالهم في القول الثاني .

**القول الثاني: يجوز زيادة الباء في خبر(ما) التميمية**

ذهب أصحاب هذا القول وهم الأغلب إلى أنه يجوز أن تدخل الباء في خبر (ما) في لغة بني تميم ، قال ابن عقيل في شرحه لقول ابن مالك: **وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البا الخَبَر** .... ..... "ولا تختص زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازيةً ، خلافا لقوم، بل تزاد بعدها وبعد التميمية، وقد نقل سيبويه والفراء – رحمهما الله تعالى – زيادة الباء بعد (ما) عن بني تميم ، فلا التفات إلى من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم"[1]، وإذا رجعنا إلى سيبويه نجده ينص على الجواز في كتابه حيث يقول ممثلا ومقررا ما نصه:" ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، من قبل أن بشيء في موضع رفع في لغة بني تميم ... ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به استوت اللغتان"[2]. فمن قول سيبويه يتبين أنه يجوز دخول الباء على الخبر في كلتا اللغتين وقال الفراء:" فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون الباء فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك.... وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا وهو أقوى الوجهين في العربية"[3]. ومن النحاة الذين أجازوا ذلك المبرد في قوله:" وتقول على هذا : ما أنت بشيء إلا بشيء لا يعبأ به ، فكأنك قلت: ما زيد إلا شيء لا يعبأ به"[4] ، فجاء كلامه موافقا لسيبويه، وممن أجازوا زيادة الباء ابن مالك حيث جاء في قوله:" ومثال دخولها (أي الباء) بعد (ما) التميمية قو ل الفرزدق:

**لَعَمرُكَ ما مَعنٌ بِتارِكِ حَقِّهِ ... وَلا مُنسِئٌ مَعــنٌ وَلا مُتَيَسِّر**

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص309.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص316.

[3] ينظر: ، الفراء أبي بكر ، معاني القرآن عالم الكتب ، بيروت، ط3، 1983م، ج2، ص42.

[4] المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط2، 1976م، ج4، ص421.

وزعم أبو علي أن دخول الباء على الخبر بعد (ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز وتبعه في ذلك الزمخشري وهو بخلاف ما زعماه لوجوه:

**أحدها:** أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيرا كقول الفرزدق المتقدم

**الثاني :** أن الباء إنما دخلت على الخبر كونه منفيا لا لكونه خبرا منصوبا.

**الثالث:** أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل وبعد هل **كقول الشاعر:**

..... **بواه ولا بضعـــيف قـــــواه**[1]

**وقول الآخر:**

..... **ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمٍ**[2]

وإنما دخلت على الخبر بعد هل لشبه هل بحرف نفي ؛ فلأن تدخل على (ما) التميمية أحق وأولى ؛لأن شبه ما بما أكمل من شبه هل بما.[3] ففي كلام ابن مالك هذا رد قاطع على من منع زيادة الباء في خبر ما التميمية، موضح بالأمثلة والحجج ،وهو رد على أبي علي الفارسي والزمخشري، كما رد إبن يعيش على الزمخشري في شرحه للمفصل فقال:" يريد أن ما بعد (ما) التميمية مبتدأ وخبر، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ ،وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين وليس بسديد، وذلك أن الباء إن كان أصل دخولها على (ليس) و(ما) محمولة عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك"[4] ، وتبعهم المرادي[5] وغيره من النحاة كثير.

---

[1] قائله المتنخل يرثي اباه عويمر وصدره: لعمرك ما إن أبو مالك .....، ينظر: ديوان الهذلين ، الدار القومية، القاهرة، 1965م، القسم الثاني، ص29.

[2] قائله الفرزدق همام بن غالب، وصدره : يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ..... ، ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، بدر الدين العيني، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة ، ط1،2010م، ص661

[3] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص383-384.

[4] ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت، ج2، ص116.

[5] ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج1، ص508.

ولهذا القول مال أبو حيان وهو قول الأكثر وهو الراجح ،فلا يقتصر دخول الباء على (ما) الحجازية بل كذلك التميمية ،وذلك لأنه ترجح عند الأكثر ،وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه ،وكثر في أشعار بني تميم ،كما أن القياس يقتضي ذلك.

# خاتـــــمـــــة

من خلال ما سبق طرحه وبعد الجهد الذي تم بذله في هذا البحث المتواضع الموسوم: بـــــ (المسائل النحوية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي سورة البقرة أنموذجا )توصـــلت إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- يعد تفسير البحر المحيط من أكثر التفاسير الغنية بالمسائل النحوية والتي ما زالت تحتـــاج إلى دراسة .
- تغلب على أبي حيان أثناء طرحه للمسائل النحوية النزعة البصرية إلّا أنّه أحيانا يخالفهم مثل ما فعل في مسألة مجيئ الحال من المضاف إليه وإن لم يكن جزءا ،أو يتماشى مع الكوفيين مثل إجازة العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض.
- يعتمد على الدقة والتحقيق في المسائل النحوية ولذلك يميل غالبا إلى تفصيل المســـألة مـــن كتب النحو أو الإحالة عليها .
- تميز تفسيره بالعناية بالقراءات القرآنية والشواهد الشعرية.
- الإكثار من المسائل النحوية وتغليبها على المسائل الصرفية .
- يميل أحيانا إلى التوسط بين الأقوال المختلفة مثل ما فعل في مسألة والاستثناء المنقطع الذي يمكن تسليط العامل فيه ومجيئ كان الزائدة ونيابة حروف الجر بعضها عن بعض.
- يأخذ أبو حيان بالراجح من الأقوال وهذا ما تجلى في مسألة سبب جزم جواب الأمر حيث قال بأن الراجح بأنه مجزوم بشرط مقدر.

هذه بعض النتائج التي توصلت إليها وفي الأخير أتقدم بدعوة للباحثين لخدمة تراثنا اللغوي آملا أن يكون هذا البحث نافعا ومحفزا، راجيا من المولى التوفيق والسداد ، وما توفيقي إلّا بالله.

# قائمة المصادر والمراجع

**القرآن الكريم برواية ورش**

**I. الكتب :**

1- أحمد الزين ديوان الهذلين ، الدار القومية، القاهرة، 1965م.

2- الأزهري خالد بن عبدالله ، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، دط، دت.

3- ابن أنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف تح:جودة مبروك محمد مبروك مكتبة الخانجي القاهرة. ط1. 2002.

4- الأنصاري، ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ،بيروت، دط، 1991. ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت.

5- الجرجاني على بن محمد السيد ، معجم التعريفات . تح: محمد الصديق المنشاوي ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004 م.

6- ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة الخانجي، مصر،ط1، 1933م.

7- ـــــــــــــ ، النشر في القرآءات العشر، تح: علي محمد الضباع، دارالكتب العلمية، بيروت لبنان، دط، دت

8- ابن جني ، الخصائص ، تح: محمد على النجار ، دار الكتاب العربي ،دط، بيروت.

9- ابن الحاجب، الأمالي النحوية، تح: هادي حسن حمودي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1985م.

10- ابن حجر شهاب الدين، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل، بيروت،دط،1993

11- الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت، معجم البلدان ، دار صادر، بيروت، دط، 1977م.

12- أبوحيان الأندلسي ، البحر المحيط، مطبعة السعادة ، ط1، 1328ه.

13- ـــــــــــ، البحر المحيط، تح محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، دط، 2005م

14- ـــــــــــ ، المبدع الملخص من الممتع في علم الصرف، تح: د. مصطفى أحمد خليل النماس، المكتبة الأزهرية للتراث.

15- ابن خالويه أبو عبد الله الحسن ، إعراب القراءات السبع وعللها. تح د عبد الرحمن بن سليمان العثمنيين. مكتبة الخانجي القاهرة. ط 1، 1992.

16- خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1966م.

17- ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون، دار الهدى ، الجزائر، دط ،2009

18- ديوان أبي حيان الأندلسي، تح: أحمد مطلوب، و خديجة الحديثي، مطلعة العاني، ط1، 1969م.

19- الزجاجي، الجمل. تح الشيخ ابن أبي شنب. مطبعة جول كربونل ،الجزائر ،1926 م.

20- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004م، ص28

21- السبكي تاج الدين ، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو ، مطبعة عيسى بابي الحلبي وشركاؤه، ط1، 1964م .

22- ابن سراج أبوبكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996.

23- سيبويه عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م،

24- السيوطي جلال الدين، عبد الرحمن ، بغية الوعاة، تح: محمد أبو النفل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1979م.

25- الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ،المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح : عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ،مكة المكرمة، ط1،2007م.

26- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، 1968، ط7.

27- الصفدي صلاح الدين خليل ، الوافي بالوفايات، تح: محد بن محمود، و إبراهيم بن سليمان، دار صادر ، بيروت، ط3، 1991م، ج5.

28- الصيان، حاشية الصبان ،شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ت: طه عبد الرؤوف سعد، ج1، مكتبة التوقيفية .

29- عبد اللطيف محمد الخطيب، أبو حيان النحوي المفسر، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1999م.

30- ابن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، تح: صاحب أبو جناح، دط، دت.

31- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط،1999.

32- عليمي يس بن زين الدين، حاشية شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، دت.

33- ابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحسن بن أحمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح عبد القادر الأرناؤوط، وحمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ،بيروت، ط1، 1992م.

34- العيني بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، ،تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة ، ط1،2010م.

35- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: محمد عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979م.

36- الفارسي أبو علي، الإيضاح العضدي، تح: حسن فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط2، 1988م

37- ـــــــــــــ، الحجة للقراء السبعة، ، تح بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق بيروت ط1، 1987.

38- ـــــــــــــ ، المسائل المشكلة، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

39- الفاكهي أحمد عبد الله بن أحمد بن علي، كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة العدينية، القاهرة، ط1، 2006م.

40- ـــــــــــــ، مجيب الندى لشرح قطر الندى ، مكتبة الإرشاد، مديات التركية، دط، دت.

41- الفراء أبي بكر ، معاني القرآن، عالم الكتب ، بيروت، ط3، 1983م.

42- القرافي شهاب الدين، الاستغناء في مسائل الاستثناء، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.

43- ابن مالك الأندلسي محمد بن عبد الله ، ألفية ابن مالك، دار القلم، بيروت، لبنان، د ط، دت.

44- ـــــــــــــ ، شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض عادل ، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م،

45- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط2، 1976م.

46- أبو المحاسن الحسيني الدمشقي، ذيل تذكرة الحفاظ، دمشق، دط، دت.

47- محمد أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ودار الفكر، دمشق- سوريا، ط1، 1422ه-2001م.

48- المرادي الحسن ابن أم قاسم، توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001م

49- ـــــــــــــ ، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

50- المقري أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1942م.

51- المكودي أبو زيد عبد الرحمان بن صالح، شرح المكودي على الألفية في علم النحو والصرف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د ط).

52- هبة الله بن علي محمد بن حمزة العلوي الحسن، أمالي ابن الشجري، تح: د محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط 1، 1992م.

53- ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت.

**- الرسائل الأكاديمية:**

1. أبوالقاسم بالشيخ، اختيارات الطاهر بن عاشور النحوية في تفسيره التحرير والتنوير، رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف : الميلود الربيعي، قسم اللغة والأدب العربي، معهد الآداب واللغات، المركز الجامعي النعامة، الجزائر، 2020-2021

2. علي بن محمد بن سعيد الزهراني، مواقف أبي حيان النحوية من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط- جمعا ودراسة ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، إشراف الدكتور ابن محمد عبد الرحمان بن محمد بن إسماعيل ، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 2000م،.

## - المجلات والدوريات:

1.شريف عبد الكريم النجار، أثر التفسير بالمأثور في التوجيه النحوي لآيات القرآن الكريم، مجلة إسلامية المعرفة، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، السنة14، العدد 54، بيروت-لبنان، 1429ه-2008م.

# فهرس الموضوعات

**مقدمة**..... أ

**تمهيـــد : النحو وعلم التفسير** ..... 01

**الفصل الأول: ترجمة أبي حيان وتفسيره** ..... 09

**المبحث الأول:ترجمة أبي حيان الأندلسي** ..... 10

**المبحث الثاني: البحر المحيط وقيمته العلمية** ..... 22

**الفصل الثاني :المسائل النحوية في سورة البقرة** ..... 30

**المبحث الأول: المسائل النحوية في باب الأسماء** ..... 31

1- مسألة: الخلاف في عمل اسم الفاعل الذي لم يعتمد على نفي أو استفهام .. 31

2- مسألة: الخلاف في العطف على الضمير المجرور ..... 33

3- مسألة : الاختلاف في جواز الإتباع والنصب للمستثنى والمنقطع ..... 36

4- مسألة :العطف على ضمير الرفع المستتر ..... 40

5- مسألة : مجي الحال من المضاف إليه ..... 43

**المبحث الثاني : مسائل نحوية في باب الأفعال** ..... 45

1- مسألة : الخلاف في "كان" الزائدة هل لها فاعل أم لا؟: ..... 45

2- مسألة: نصب جواب الرجاء المقرون بالفاء ..... 46

3- مسألة: الخلاف في جزم جواب الأمر ..... 49

**المبحث الثالث: مسائل نحوية في باب الحروف** ..... 53

1- مسألة :نيابة حروف الجر عن بعضها البعض ..... 53

2- مسألة : الخلاف في أصل " لن" ..... 55

3- مسألة: زيادة الباء في خبر (ما) التميمية ..... 56

**الخاتمة** ..... 62

**قائمة المصادر والمراجع**..... 64

**فهرس الموضوعات** ..... 71

الملخص:

تطرقت هذه الدراسة إلى علم من علماء المسلمين الذين تصدوا لتفسيركلام الله عزوجل من الجهة اللغوية ، فبينت الجانب النحوي في بعض قضاياه، ومتمثلة في جهود أبي حيان الأندلسي كونه من هؤلاء الأعلام الذين برزت آراءهم النحوية فيما يتعلق بتأويل كلام الله .

الكلمات المفتاحية:

الآراء النحوية ، التأويل ، التفسير اللغوي.

**Résumé :**

Cette étude a porté sur une des science istamiques celle d'interpréter linguistiquement la parole de dieu par les érudits musu limans. Elle a mis la lumière sur quelques aspects syntaxiques liés à cette inter prestation dons a bou hayyan al-Andalusi est l'un des meilleurs pionniers , car ses opinions syntaxiques sont commues et ont du poids scientifique dans l'interprétation de la parole de dieu.

**Mots clés:** opinions syntaxiques , interprétation, interprétation linguistique.

**Abstract :**

This studay touched on the the know lege of muslim scholars who dealt with the interpretation of the words of god almighty from a linguistic point of view. It showed the grammatical aspect in some of its issues .represented by the efforts of abu hayyan al andalusi, as he was one of those scholars whose gramatical opinions emerged regarding the inter pretation of god's words .

Grammar opinions, inter pretation, linguistic inter pretation.